الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

تيطاوي عزيز
توارق العربي

تحت عنوان:

محاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. دحماني رضا	**(أستاذ محاضرة صنف "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيســـا**
أ. راشدي فاطمة	**(أستاذة التعليم العالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
أ. شبلاوي إبراهيم	**(أستاذ محاضرة صنف "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

تيطاوي عزيز
توارق العربي

تحت عنوان:

محاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية
دراسة حالة البنك الوطنى الجزائرى تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. دحماني رضا	**(أستاذ محاضرة صنف "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيســا**
أ. راشدي فاطمة	**(أستاذة التعليم العالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
أ. شبلاوي إبراهيم	**(أستاذ محاضرة صنف "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر وتقديـــــــر

احمد الله تعالى واشكره على نعمه وحسن عونه، واصلي واسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات ربي وسلامه عليه

واتقدم بالشكر الى الوالدين حفظهما الله اللذان كانا لي عونا في كل شيء

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذة الفاضلة الدكتورة راشدي فاطمة على حسن قبولها الاشراف على هذا العمل وتقديمها لنا النصائح والتوجيه

كما لا يفوتني ان أتوجه بالتحية والشكر الى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وتحملهم عناء قراءة وتقويم البحث وتقديم الآراء السديدة

وبكل احترام أتقدم بالشكر والتقدير الى جامعة تيارت واخص بالذكر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير إدارة وأساتذة وعمالا على المساعدة والرعاية وحسن المعاملة

تيطاوي عزيز
توارق العربي

الاهداء

الى من قال فيهما الرحمان عزوجل

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الى والدتي التي علمتني الصبر ...

الى والدي الذي علمني حب العمل ونبذ الكسل ...

الى اخي واخواتي كل واحد باسمه ...

الى كل فرد من عائلتي كل واحد باسمه ...

الى كل اساتذتي في جميع الاطوار ...

الى كل أصدقائي وزملائي ...

الى كل باحث وطالب علم ...

اهدي هذا العمل

تيطاوي عزيز

الاهداء

إلى من قال فيهما الرحمن الرحيم "وقضى ربك الا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا
الى من حملتني وهنا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة
"امي حفظها الله"
إليك يا رمز الكفاح والجهاد ونبرات الصرامة قدوتي ومثلي الأعلى إلى من ضحى
بحياته من أجل نجاحنا وراحتنا
"أبي العزيز"
إلى كل من شاركوني حلو الحياة ومرها اخواتي وإخوتي الأعزاء
إلى البراعم الذين غردوا وغموا المنزل بفرحهم وسعادتهم
إلى كل الزميلات والزملاء الصديقات والأصدقاء
إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

توارق العربي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	-
شكر	-
قائمة المحتويات	I-
قائمة الجداول	IV-
قائمة الأشكال	IV-
قائمة الملاحق	-
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الاطار النظري لمحاسبة البنوك	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية محاسبة البنوك	3
المطلب الأول: محاسبة البنوك ونشأتها	3
المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي البنكي واهدافه	6
المطلب الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي في البنوك ومقوماته	8
المبحث الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في محاسبة البنوك	11
المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي واهدافه	11
المطلب الثاني: مبادئ ومكونات النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الثالث: المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي	14
المبحث الثالث: محاسبة البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية	18
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية واهميتها	18
المطلب الثاني: الأهداف والخصائص	20
المطلب الثالث: مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية واهم الصعوبات التي تواجهها	22
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لاثر محاسبة البنوك عند تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد	29
المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته	30
المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري	30
المطلب الثاني: احصائيات عن البنك الوطني الجزائري	32
المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	33
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	37

فهرس المحتويات

المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	37
المطلب الثاني: المجتمع وعينة الدراسة	37
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة	38
المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات افراد عينة الدراسة	40
المطلب الأول: ثبات وصدق أداة الدراسة	40
المطلب الثاني: تحليل البيانات الشخصية والمحاور	42
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	48
خلاصة الفصل:	50
خاتمة	51
المصادر و المراجع	55
الملاحق	58
الملخص	65

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول(02-01)	جدول عدد الاستمارات الموزعة والمستردة	38
جدول(02-02)	مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الدراسة	39
جدول(02-03)	معاملات الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام اداة الثبات الفا-كرونباخ	40
جدول(02-04)	الصدق التقاربي لتقارير حول محاسبة البنوك	41
جدول(02-05)	اختيار التوزيع الطبيعي	41
جدول(02-06)	تحليل بيانات مجتمع العينة	42
جدول(02-07)	نتائج المحور الأول الخاصة بمحاسبة البنوك	45
جدول(02-08)	نتائج المحور الثاني	46
جدول(02-09)	نتائج المحور الثالث	47
جدول(02-10)	نتائج تحليل التباين للانحدار	48
جدول(02-11)	تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية	48
جدول(02-12)	نتائج تحليل التباين للانحدار	49
جدول(02-13)	تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية	49

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل(02-01)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	31
الشكل(02-02)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	34
الشكل (02-03)	هيكل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	43
الشكل (02-04)	هيكل توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	43
الشكل (02-05)	هيكل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	44
الشكل (02-06)	هيكل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	44

قائمة الملاحق:

رقم الشكل	عنوان الملاحق	رقم ص
ملحق 1	عرض مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية	58
ملحق 2	نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	60
ملحق 3	نموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	62
ملحق 4	نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	63
ملحق 5	نموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي(طريقة غير مباشرة) جدول سيولة الخزينة بالاف دج	64
ملحق 6	استمارة الاستبيان	65
ملحق 7	ثبات للاستبيان ومحاور الدراسة باستخدام أداة الثبات الفا كرونباخ	68
ملحق 8	صدق البناء الداخلي	68
ملحق9	اختبار التوزيع الطبيعي	69
ملحق 10	تحليل بيانات مجتمع العينة	69
ملحق 11	تحليل محاور الدراسة	70
ملحق 12	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج الفرضية الفرعية1	72
ملحق 13	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج الفرضية الفرعية2	73

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز المحتصر	الترجمة باللغة الإنجليزية	الترجمة باللغة العربية
IASB	nternational Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SCF	Système Comptable Financière	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities and Exchange Commission	لجنة الأوراق المالية الامريكية
IAS	Intrenational Accounting Standarards	المعايير المحاسبية الدولية
Enron	American Company for Energy, Goods and Services	شركة أمريكية للطاقة والسلع والخدمات
DAB	Banknote Distributor	موزع الأوراق النقدية
GAB	Bank automated window	شباك الي للبنك
EDI	Electronic Data	معطيات الكترونية
CIB	Debit card – Check account	بطاقة السحب _ حساب شيكي
SPSS	Statistical Package For Social Sciencec	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

المقدمة

مقدمة

تعتمد استمرارية عمل البنوك والمؤسسات المالية وتقدمها على قدرتها على التكيف مع التغيرات المستقبلية والتحضير للتحديات البيئية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية. كما يتوقف نجاحها في تحقيق أهدافها على إدارة فعّالة لمواردها المالية واستخدامها بطرق تحقق أقصى قدر من الفوائد تحت الظروف الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد بشكل كبير على تنظيم داخلي دقيق ونظام فعّال للمحاسبة والرقابة وتقييم الأداء، مما يضمن استمرارية سير الأعمال ودقة المعلومات المالية وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني الحديث.

تلعب المؤسسات المالية دورًا هامًا في تحفيز النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، وتتطلب ذلك إنشاء أنظمة محاسبية خاصة بهذه المؤسسات، بما في ذلك البنوك بأنواعها المختلفة، نظرًا للأنشطة المتخصصة التي تقوم بها. ويعود سبب ضرورة وجود نظام محاسبي ومالي خاص بهذه المؤسسات إلى طبيعة أنشطتها المميزة التي تختلف عن الأنشطة في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية الأخرى. ولذلك، يجب مراعاة هذه الخصوصية عند تصميم النظام المحاسبي لهذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، يعود أهمية تخصيص نظام محاسبي لهذه المؤسسات إلى دوره في اقتصاديات المجتمعات الحديثة، حيث يساهم هذا النظام في إنتاج البيانات الضرورية لتقييم أنشطة المؤسسات المالية والكشف عن الخدمات التي تقدمها للاقتصاد الوطني.

وقد أخذت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من جانفي 2010 الذي يقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للمؤسسات التجارية والصناعية والمالية، والذي يعتمد على تحقيق مبدأ الشفافية في القوائم المالية، كما أخذ بنك الجزائر بسن قوانين لضبط العمل وعرض شكل القوائم المالية وفق هذا النظام وهو ما سنحاول التطرق اليه في هذه المذكرة من جانبها النظري والتطبيقي.

1- مشكلة الدراسة:

جاء هذا البحث لمعالجة مشكلة الدراسة والتي يمكن طرح فيها السؤال الجوهري التالي:

" ما مدى تأثر محاسبة البنوك عند تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في البنك الوطني الجزائري BNA ؟"

وللإحاطة بالموضوع اكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية الى الأسئلة التالية:

هل يوجد اثر بين محاسبة البنوك والنظام المحاسبي المالي؟

هل يوجد اثر بين محاسبة البنوك والمعايير المحاسبية الدولية؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية 01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) بين محاسبة البنوك والنظام المحاسبي المالي

الفرضية 02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) بين محاسبة البنوك والمعايير المحاسبية الدولية

3- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها في نقطتين:

3-1- أسباب ذاتية:

فضول معرفي لجانب جديد من المحاسبة لم نتوسع فيه كثيرا خلال سنواتنا الدراسية وهي محاسبة البنوك، ومن زاوية جديدة دراسة معمقة للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

3-2- أسباب موضوعية:

- تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS_IFRS)وبداية تطبيقه في السنوات الأخيرة مما جعله موضوع هام وخصب للباحثين حسب اختياراتهم لجوانب الدراسة وكان اختيارنا للمؤسسات المالية وبالتحديد البنوك لما تحتل من اهمية في الإقتصاد الوطني.

- المساهمة بتنويع الدراسات الحديثة في المكتبة الوطنية بموضوع يعتبر إلى حد ما قليل التطرق خاصة في دراساتنا الوطنية.

- يوجد تباين كبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك، وهذا يوفر فرصة للدراسة والتحليل

4- اهداف البحث:

تتضمن عدة اهداف نوجزها فيما يلي:

- فهم الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بتحليل المعلومات المالية للبنوك.

- تحديد افضل الممارسات والإجراءات الحسابية لمحاسبة البنوك وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في هذا الصدد.

- تحسين جودة المعلومات المالية المتعلقة بالبنوك وتوفيرها بصورة شفافة ومفهومة للجمهور.

5- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتزامن مع امتثال الجزائر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ، بحيث تتناول النظام المحاسبي المالي على مستوى البنوك والمؤسسات المالية مما يجعلها مادة علمية تفيد الطلبة و الباحثين و تساهم في رفع مستوى فهمهم للمحاسبة في القطاع البنكي.

6- حدود الدراسة:

يتم تحديد هذه الدراسة على أربع مجالات وهي:

- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة من (09-04-2023 الى 11-05-2023)
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في البنك الوطني الجزائري BNA لولاية تيارت
- **الحدود البشرية:**اعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من موظفي البنك الوطني الجزائري- تيارت-

- **الحدود الموضوعية:** لأجل تحديد الدراسة وجعلها أكثر فعالية فإننا سنركز على دراسة المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الحاص بمحاسبة البنوك وهذا كان في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي قد ركزنا على تحليل (محاسبة البنوك، النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية) ومدى تأثر محاسبة البنوك عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي من خلال تقديم استمارة استبيان موجهة لموظفي البنك الوطني الجزائري BNA.

7- المنهج المستخدم:

من أجل معرفة مشكلة الدراسة وتحليلها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي أفاد في تغطية الجانب النظري لهذا البحث باعتباره الأنسب لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع العلمية كالكتب الرسائل الجامعية والمجلات ..... إلخ، ذات الاهتمام بموضوع الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي من البحث تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة خلال من إسقاط الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري BNA- تيارت -، وهذا بالاعتماد على مختلف الوثائق التي تحتويها هذه الأخيرة لتوضيح مختلف الأقسام التي تحتويها وكيفية توزيع الوظائف بها، واستخدام بعض أدوات البحث العلمي كالاستبيان لمعرفة اراء الموظفين، واستخدام اساليب إحصائية لتحليل ومعالجة البيانات للإجابة على تساؤلات الدراسة.

8- الدراسات السابقة:

ان اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية على محاسبة البنوك هو موضوع حديث النشأة مقارنة ببعض الدراسات التي تطرقت اليها، وانما كانت مختلفة باختلاف الزوايا التي تم التركيز عليها، وحسب الاطلاع على بعض المواضيع في حدود الإمكانيات فان أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- دراسة عبد المالك عايشي 2012_2013

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح بورقلة بعنوان **"دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك"** دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمنطقتي ورقلة وغرداية.

تمحور موضوع الدراسة حول دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك بحيث قام الباحث بالإجابة على الإشكالية المتمثلة في " ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، وهل يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك"، بحيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال وصف النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط المحاسبي البنكي والمنهج التحليلي من خلال

دراسة الحالة مجموعة من البنوك التجارية في منطقتي ورقلة وغرداية .ولقد توصل الباحث من خلال تحليله لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة.
- من ايجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية.
- يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي.

2- دراسة مريم صغير موح 2009-2010:

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة سعد دحلب، البليدة، بعنوان **"القوائم المالية البنكية في ظل المعايير المحاسبية الدولية"**

تهدف هذه الدراسة الى ما اذا كانت البنوك والمؤسسات المالية تقوم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و معايير الإبلاغ المالي، حيث قامت الدراسة بإسقاط المعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري. وقد وجدت الباحثة في الدراسة عدة نقاط اشتراك ونقاط للاختلاف، وتوصلت في الأخير لعدة اقتراحات أهمها :

- ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، لتصبح عملية مقارنة اداء البنوك الوطنية والبنوك الدولية صحيحة.
- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي سوف يمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة على أسس سليمة.

9- صعوبات البحث:

عدم الحصول على المعلومات المراد الحصول عليها لتحفظ العاملين بالبنك وانشغالهم المستمر بتوفير الخدمات للزبائن.

10- هيكل الدراسة:

بغية تحقيق اهداف البحث ومعالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث الى فصلين:

- **الفصل الأول:** الاطار النظري لمحاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول على ماهية محاسبة البنوك، المبحث الثاني دور النظام المحاسبي المالي في محاسبة البنوك وفي المبحث الثالث على محاسبة البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

- **الفصل الثاني:** هو عبارة عن الجانب التطبيقي تحت عنوان دراسة حالة لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية على محاسبة البنوك في البنك الوطني الجزائري BNA، قدمنا من خلال هذا الفصل المنظمة ميدان التربص كما وضعنا الإجراءات المنهجية المستخدمة للدراسة الميدانية، ثم قمنا بعرض وتحليل إجابات افراد عينة الدراسة المأخوذة من ميدان التربص.

الفصل الأول
الاطار النظري لمحاسبة البنوك

تمهيد

تعد محاسبة البنوك مجالًا حيويًا وحساسًا في عالم الأعمال المالية. تتميز البنوك بخصوصياتها الخاصة في التعامل مع الأموال والمعاملات المالية، مما يستدعي وجود نظام محاسبي دقيق وموثوق يلبي احتياجات هذا القطاع المهم. وعليه سنتقوم في هذا الفصل بتحليل ومقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة على محاسبة البنوك، من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية محاسبة البنك
- **المبحث الثاني**: دور النظام المحاسبي المالي في محاسبة البنوك
- **المبحث الثالث:** محاسبة البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: ماهية محاسبة البنوك

نظام المعلومات المحاسبية في البنوك هو النظام الذي يستخدمه البنك لجمع وتخزين ومعالجة وإدارة المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالعمليات المصرفية المختلفة التي يقوم بها البنك. ويهدف هذا النظام إلى تحسين كفاءة وفعالية العمليات المصرفية وتوفير المعلومات المالية والمحاسبية المطلوبة للإدارة والجهات الخارجية.

المطلب الأول : نشأة محاسبة البنوك وتعريفها

أولا : نشأة البنوك ومفهومها

أ- نشأة البنوك

لم تكن نشأة البنوك في صورتها الراهنة وإنما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ أوائل العصور القديمة, وكان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابين والصاغة ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك الحديثة. حيث ظهرت مهنة الصرافة كحرفة قائمة بذاتها مع ظهور النقود واستخدامها من قبل المجتمعات وترجع هذه الحرفة إلى عهد الإغريق قديما، وفي العصر الحديث فهي ترجع إلى أواخر القرون الوسطى أين نشأت في شمال إيطاليا.

1- كبار التجار: حيث كانوا موضع ثقة التجار وباقي الأفراد وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة فأتمنهم الأفراد واستودعوهم النقود وكانوا يحصلون في مقابلها على شهادات إيداع تثبت لهم ذلك نظير عمولة يحصل عليها التجار المودع لديهم.

2- المرابون: كان المرابون العاديون يستخدمون أموالهم الخاصة في عمليات الإقراض ويتقاضون مقابل ذلك مبلغا من النقود – بما يسمى ربا-.

3- الصاغة: كان الأفراد يتجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية ثم تطور الأمر بعد ذلك فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع وبدأوا يحصلون على أموال بصفة وديعة لديهم في مقابل شهادات إيداع، وبذلك اكتسبوا مهنة أخرى هي أعمال الصرافة, وكان أهم تطور عرفته هذه الحرفة هو لجوء أصحاب الأموال المودعة لدى الصيارفة إلى استخدام أوامر الصرف أو الصكوك للوفاء بالتزاماتهم, وهذا التطور يعتبر بمثابة وظيفة نقدية كانت الخطوة الأولى في نشوء المصارف التجارية.[1]

تلك هي النظم التي مهدت لنشأة البنوك التجارية وتظهر الفروق واضحة بين البنوك الحديثة والنظم السابقة، فالبنوك لا تقف عند حد حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل كبار التجار أو منح القروض من أموالها الخاصة

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي: اساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان2003، ص97.

كما يفعل المرابون وإنما تقوم بكل هذه الأعمال إضافة إلى منح قروض من ودائع العملاء ومن ودائع أخرى تخلقها البنوك.

ويعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عهد النهضة في إيطاليا، حيث تأسست بعض المصارف في فينيسيا 1157م، جنوة ،1407م ، واقتصر العمل الرئيسي لهذه المصارف على تجارة المعادن النفيسة[1]، وبعدها تمت المطالبة في القرن السادس عشر بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها ففي عام 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم " Piazza di Rialta Banco delpa " وكان غرضه الأساسي هو حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر وكذلك إجراء المقايضة بين الكمبيالات التجارية, وتطورت وظائف البنوك من قبول الودائع وإقراض الأموال إلى خلق النقود للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وهكذا نشأت البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان وقامت إلى جانبها بنوك عديدة أخرى يقدم كل منها إئتمان من نوع معين[2].

ب- مفهوم البنوك

المفهوم اللغوي :

يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطاليةBANCO (بانكو) والتي يقصد به المصطبة حيث كان يجلس عليها الصرافون لتبادل العملات تم أصبحت بعد ذلك المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات تم أصبح في نهاية تأخذ صفة للمكان الخاص للمتاجرة بالنقود

المفهوم الاصطلاحي:

تختلف تعريفات البنوك وفقًا للقوانين والأنظمة المحددة التي تنظم نشاطها وهيكلها القانوني. عمومًا، البنك هو مؤسسة مالية تجمع بين عرض النقود والطلب عليها، وتوفر منصة للتداول المالي. يعمل البنك كوسيط يجمع الأموال والودائع من العملاء ويقرضها للأفراد والشركات الراغبة في الاستفادة منها وتحقيق فوائد اقتصادية. [3]

تتوفر البنوك المرخصة عادة لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للعملاء، مثل فتح حسابات مصرفية، وتوفير القروض والتمويل، وتنفيذ عمليات التحويل البنكي، وإصدار بطاقات الائتمان، وتقديم خدمات الصيرفة والاستثمار وإدارة الأصول. تتميز البنوك بتعاملها في قطاع المال واستخدام أموال العملاء للاستثمار وتحقيق الأرباح، حيث تلعب دورًا أساسيًا في توفير السيولة المالية وتمويل الأنشطة الاقتصادية.

وهو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها ولما كانت مهمته الأولى هي قبول الودائع من أطراف و اقتراضها لأطراف أخرى فإن وظيفته الأساسية هي تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في

[1] احمد زهير الشامية: النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان1993، ص250

[2] إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان1996، ط1، ص43

[3] احمد زهير الشامية: مرجع سبق ذكره، ص253

المجتمع بالأموال اللازمة لتنمية وتقدمه وبالتالي فان كلمة البنك تشير إلى أي مؤسسة هدفها قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة بمثل هذه المعاملات.

ثانيا: نشأة محاسبة البنوك ومفهومها

أ- نشأة وتطور محاسبة البنوك

ترجع نشأة وتطور محاسبة البنوك إلى الفترة التاريخية القديمة، حيث كانت المعاملات المصرفية تتم بشكل يدوي وغير منظم وعشوائيا

في العصر الحديث، شهدت محاسبة البنوك تطورًا كبيرًا مع تزايد عدد البنوك وتعقيد العمليات المصرفية. وتطورت تقنيات المحاسبة وأدواتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء وتحسين كفاءة العمليات المصرفية .ومن أهم المراحل التي شهدتها محاسبة البنوك:

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تم تطوير أول نظام محاسبي للبنوك في بريطانيا، والذي كان يستخدم لتسجيل وتتبع المعاملات المصرفية .في القرن العشرين، تم تطوير نظام المحاسبة المزدوجة الذي يستخدم حتى الآن في معظم البنوك. ويتميز هذا النظام بتسجيل المعاملات المالية على شكل قيد مزدوج يتضمن دائمًا حسابين مقابلين مثل الحساب المدين والحساب الدائن .في عام 1973، أطلقت المركزيات العالمية للمصارف نظام محاسبي جديد يعرف باسم "المحاسبة المصرفية الدولية"، والذي يعتبر أحدث تقنيات المحاسبة المصرفية حتى الآن .في العصر الحديث، شهدت محاسبة البنوك تطورًا كبيرًا مع استخدام التقنيات الحديثة مثل تقنية الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والتي تساعد على تحسين كفاءة المالية.[1]

ب- تعريف محاسبة البنوك

محاسبة البنوك هي العملية التي تتضمن تسجيل وتحليل وتقرير الأنشطة المالية والمعاملات التجارية التي تتم في البنوك. وتتضمن هذه المعاملات عادةً فتح حسابات للعملاء وإصدار القروض والسحوبات وتحويل الأموال والاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من المنتجات المالية .

تهدف محاسبة البنوك إلى توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة لإدارة البنك والمستثمرين والمشرعين والجهات الرقابية الأخرى. وتتضمن المحاسبة في البنوك العديد من الجوانب مثل تقدير المخاطر وإدارة الأصول والتزامات البنك وتحديد العوائد وتحليل الأداء المالي .كما أن محاسبة البنوك تتطلب الامتثال لمعايير المحاسبة المالية الدولية والقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالمصارف والقطاع المالي. وعلى هذا الأساس، يتم تدريب المحاسبين في البنوك على فهم النظام المحاسبي والتقارير المالية الخاصة بالبنوك وكيفية تطبيق المعايير واللوائح الخاصة بالقطاع المالي.

[1] عبد الحليم محمد كراجة: محاسبة البنوك، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص12

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي البنكي واهدافه

أ- خصائص النظام المحاسبي البنكي :

إن المحاسبة المطبقة في القطاع البنكي يختلف بطبيعتها عن المحاسبة المطبقة في باقي القطاعات الأخرى إذا فهي تتميز بخصائص تنفرد بها و أهم هذه الخصائص:

- يتميز النظام المحاسبي المصرفي بالدقة و الأمان و السرعة عند تسجيل العمليات المالية و استخراج مراكز العملاء .

- المحاسبة مستقلة لكل فرع من الفروع البنك التجاري تظهر نتائجه خلال فترة زمنية معينة: أي أن لكل فرع من الفروع البنك التجاري محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة يسجل فيها عملياته

- استخراج أرصدة بعض الحسابات على أثر كل العمليات كما هو الحال بالنسبة للحسابات الجارية و استخراج أرصدة جميع حسابات البنك و عمل موازين مراجعة يوميا[1].

- يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل : الكمبيالات المودعة لرسم التأمين، أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية.

- يمتاز عمل البنوك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرن، وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة.

يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة من جهة أخرى[2].

ب- أهداف النظام المحاسبي البنكي:

إن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة البنكية لتطبيقه فحسب، إنما هو وسيلة لتحقيق اهداف منها:

- ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

- يتعين أن يصمم النظام المحاسبي ليقابل متطلبات نظام سليم للرقابة الداخلية تماشيا مع أهداف المحاسبة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول الوحدة الاقتصادية.

- إنتاج التقارير والاحصاءات والبيانات المحاسبية، ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب، بل ولتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية، كالبنك المركزي وزارة المالية المستثمرين وكل المتعاملين مع البنك بصفة عامة.

1

[1] عبد الرزاق شحادة: محاسبة المنشاة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى1998، ص 18

[2] محمد الهلالي عبد الرزاق شحادة: محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص43

المطلب الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي في البنوك ومقوماته

هو النظام الذي يستخدمه البنك لجمع وتخزين ومعالجة وإدارة المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالعمليات المصرفية المختلفة التي يقوم بها البنك. ويهدف هذا النظام إلى تحسين كفاءة وفعالية العمليات المصرفية وتوفير المعلومات المالية والمحاسبية المطلوبة للإدارة والجهات الخارجية .تتضمن نظم المعلومات المحاسبية في البنوك العديد من العناصر والأنظمة ولذا سنتطرق الى

1 مكونات نظم المعلومات المحاسبية :

يعد نظام المعلومات المحاسبية أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات حيث يتكون من عدة عناصر تتمثل في: المدخلات -المعالجة -المخرجات .

أولا: المدخلات

تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تخص الوحدة الاقتصادية بمثابة مدخلات النظام المعلومات المحاسبي فمثلا فإن عملية شراء أو بيع بضاعة أو تحصيل إيراد أو أجور أو غيرها من الأحداث المالية تعد بمثابة أحداث اقتصادية تولد بيانات كمدخلات المعلومات المحاسبي يعبر عنها في شكل مستندات .

هناك مجموعة من الإرشادات العامة التي تساعد على وضع تصميم جيد للمستندات، وهذه الإرشادات مسندة من خبراء أشخاص لهم باع طويل في تصميم أشكال المستندات، وهي كالتالي[2] :

- **فراغات بين الأسطر :** بحيث يجب أن تكون فراغات بين الأسطر تتوافق مع الفراغات المتعارف عليها لآلة كاتبة القياسية أو الطباعة القياسية .

- **اللون :** قد تكون المستندات متعددة الألوان مكلفة إلا أنها تساعد في لفت انتباه المستخدم على الحقول هامة في المستند ليركز عليها، فبعض تركيبات الألوان تصرف الانتباه الموظف عن الحقول الهامة وتنخفض الإنتاجية .

- **نسخ المستند :** عادة ما ترسل نسخ متعدد من المستندات إلى أماكن مختلفة لغايات مختلفة.

- **تسلسل حقول المستند:** يجب أن تظهر الحقول التي تتضمنها صياغة أو شكل المستند بشكل طبيعي للأشخاص الذين يملكون هذه الحقول، كذلك يجب أن يتضمن المستند الحقول التالية:

. وجود مكان مناسب لتسجيل إجمالي المباغ النقدية أو أي رقم إجمالي آخر.

. وجود مكان مناسب للتوقيع الذي يعبر عن الموافقة النهائية على العلمية.

- **التكاليف:** يمكن تخفيض تكاليف إعداد واستخدام المستندات الأصلية بإحدى الطرق التالية :الرقابة على أشكال المستندات تأكد من مدى مطابقة نماذج المستندات المصممة المستخدمة مع المعايير الموضوعية - . النسخ المتعددة؛

- استغلال حجم الورق بالشكل الأمثل؛

---

[1] محمد الهلالي عبد الرزاق شحادة: محاسبة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص23

[2] عطا الله احمد الحسبان: نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص 87

-الطباعة الداخلية

- أنظمة حفظ المستندات.

ثانيا: المعالجة

تتضمن عملية المعالجة مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة ونافعة وتتكون عملية المعالجة في النظام المحاسبي من التحليل والتسجيل والتبويب وترخيص العمليات.

- **التحليل:** ويقصد بعملية التحليل التعرف على طرفي العملية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية الطرف الدائن والطرف المدين

- **التسجيل**: يعد الخطوة التالية في عملية حيث يتم إثبات العمليات التي تم تحليلها[1]

- **التبويب:** وهي عملية تجميع الأحداث التي تشترك في التأثير على الموارد الاقتصادية.

- **التشخيص:** ويتم من خلال إعداد ميزان المراجعة حيث يتم تلخيص المجاميع هذه الأرصدة ويتم إعداد ميزان المراجعة لتحقيق الأهداف التالية:

. التحقق من المراجعة الحسابية التلقائية لمجاميع الأرصدة أو الحسابات.

. المساعدة في اكتشاف الأخطاء التي تؤدي إلى عدم تحقق خاصية التوازن التلقائي

تعد عمليات المعالجة في النظام المحاسبي على المبادئ والفروض المحاسبية.

ثالثا: المخرجات

تتضمن مخرجات النظم المعلومات المحاسبية على أربعة قوائم مالية ذات غرض عام لتزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرار:

- القوائم المالية .

- الميزانية العامة

- قائمة حقوق الملكية

قائمة التدفقات النقدية.

كما ينتج النظام المعلومات المحاسبي معلومات إضافية أخرى إما على شكل قوائم أو كشوف أو ملاحظات وتقارير وتقسم هذه المعلومات إلى صنفين:

- معلومات تقوم المؤسسة بنشرها .

- معلومات تقوم المؤسسة بنشرها وإعلامها لأطراف الخارجية[2].

[1] عبد الرزاق محمد قاسم: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، كلية العلوم الاقتصادية، 2004 ، ص180

[2] عطا الله احمد الحسبان: مرجع سبق ذكره، ص (88-89)

2 مقومات نظم المعلومات المحاسبية

تختلف العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في.كل منها، إلا أنه لابد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي:

1- **النظرية المحاسبية:** يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة.

2- **الطريقة المحاسبية:** يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الطريقة الفرنسية التي تشمل الدفاتر المساعدة ، يوميات ودفتر الأستاذ، والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية.[1]

3- **المجموعة المستندية :** وهي من أهم عناصر أو مدخلات النظام المحاسبي وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي مصدر القيد الأولى في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزأ من أي نظام وتشمل هذه المستندات إشعارات الخصم (مدينة ودائنة)، إيصالات القبض والإيداع الشيكات واستلام الأمانات... الخ

4 المجموعة الدفترية: تبدأ الدورة المحاسبية بقيد العمليات على إثر حدوثها في اليوميات المساعدة، ويتم ترحيل العمليات بالتفصيل إلى الحسابات التحليلية في دفاتر الأستاذ المساعدة ثم تأخذ المجاميع إلى اليوميات المساعدة وتجري فيها قيود إجمالية في اليومية المركزية (العامة)، كما يتم الترحيل للحسابات الإجمالية (المراقبة) في الأستاذ العام

5- **القوائم المالية:** وتشمل كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد الأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية، وهي تختلف من حيث أنواعها وكيفية تنظيمها ومواعيد تنظيمها أو الجهة التي تقدم إليها، والمعلومات التي تحتويها.

6- **الآلات والمعدات :** تستخدم في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة ولمعالجتها وقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات ومن ثم إعداد القوائم المالية التقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الإعلام الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا، ويمكن تلخيص مميزات استخدام الوسائل الآلية في المحاسبة للبنوك التجارية في الآتي:

- إعداد الحسابات الختامية والتقارير الدورية بطريقة أسرع وأكثر دقة، الأمر الذي يساعد الإدارة على التقييم وتوجيه الأنشطة المصرفية نحو الأفضل.

- توفير الوقت والجهد والدقة لمحاسبي البنك في إعداد كشوف بحسابات العملاء والجداول الاحصائية التي تطلبها الإدارة وغيرها من المستفيدين منها. [1]

[1] فايق شقير واخرون : محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص29

7- الإجراءات المحاسبية: وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في مستندات ودفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من اتباع التعليمات الموضوعة وهذه الإجراءات تبين أساسا الخطوات الواجب إتباعها في أداء خدمة بنكية معينة، بشكل منظم ولذا يطلق عليها الدورات المستندية وتهدف إلى إحكام الرقابة على العمليات البنكية مع الحرص على السرعة والدقة في أداء وإنجاز العمل.

8- الإجراءات الرقابية: وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة مختلف الأصول والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات، رقابة الأداء... الخ.

9- الموظفون: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته ليتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه، وهناك أيضا مجموعة من المقومات تساعد إدارة البنك على أداء دوره ووظائفه حيث تتمثل هذه المقومات فيما يلي :

- مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تنظم سير العمل وإنجازه بالكفاءة المطلوبة داخل أقسام البنك الفنية والأقسام الإدارية .

-مجموعة الأقسام الداخلية للبنك والتي من خلالها يقدم البنك وظائفه المتنوعة وهي تتمثل في الأقسام الفنية، هذه الأخيرة تقوم بتسجيل القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحدث فيها[2].

[1] عبد الله نعمه جعفر : النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان2007، ص45

[2] محمد الهلالي عبد الرزاق شحادة : مرجع سبق ذكره، ص47

المبحث الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في البنوك

يلعب النظام المحاسبي المالي دوراً هاماً في محاسبة البنوك، حيث يساعد في تنظيم وتسجيل ومراقبة العمليات المالية والمصرفية التي تتم في البنك. ومن بين الأمور التي يقوم بها النظام المحاسبي المالي في محاسبة البنوك

المطلب الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي واهدافه

تعريف : هو عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتقنيات التي تساعد على تسجيل وتتبع وتقييم وتقارب العمليات المالية للشركات أو المؤسسات بشكل دقيق وموثوق. ويعتبر النظام المحاسبي المالي أحد الأدوات الأساسية لإدارة الأعمال، حيث يوفر معلومات مالية دقيقة وشاملة تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية المهمة.

ويشمل النظام المحاسبي المالي عددًا من العمليات والأنشطة التي تشمل إعداد الميزانية، وتسجيل المعاملات المالية والمصروفات والإيرادات، وتسجيل الأصول والخصوم، وتحليل البيانات المالية، وإعداد التقارير المالية مثل القوائم المالية والميزانية والتقارير الضريبية .وبشكل عام، فإن النظام المحاسبي المالي يعمل على تنظيم وترتيب الأنشطة المالية للمؤسسة بشكل دقيق وفعال، ويوفر معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة وفي تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك لتحقيق عدة أهداف، ومن أهم هذه الأهداف :

1- توفير المعلومات المالية: يتيح النظام المحاسبي المالي للبنوك توفير المعلومات المالية الدقيقة والشاملة حول الأنشطة المالية للبنك. وتساعد هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية الصحيحة وفي تنظيم وإدارة الأعمال بشكل أفضل .

2- تحقيق الشفافية والمصداقية: يساعد النظام المحاسبي المالي على تحقيق الشفافية والمصداقية في الأنشطة المالية للبنك، حيث يتم تسجيل وتوثيق جميع المعاملات المالية بشكل دقيق وموثوق .

3- تحليل البيانات المالية: يتيح النظام المحاسبي المالي للبنوك تحليل البيانات المالية المتعلقة بالأنشطة المختلفة للبنك، وتحديد الأنشطة التي تحقق أفضل أداء وتحديد النقاط التي تحتاج إلى التحسين .

4- الامتثال للتشريعات واللوائح: يضمن النظام المحاسبي المالي للبنك الامتثال للتشريعات واللوائح المالية المختلفة التي تحكم أنشطة البنك، مما يضمن عدم وقوع المخالفات والغرامات المالية.[1]

5- التخطيط والتنبؤ: يتيح النظام المحاسبي المالي للبنك التخطيط والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للبنك، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية المستقبلية.

[1] بويعقوب عبد الكريم: أصول المحاسبة العامة(ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 2 ، 1999، ص 14

المطلب الثاني: مبادئ ومكونات النظام المحاسبي المالي

تتمثل فيما يلي:

1- مبدأ الدورة المحاسبية: ينص هذا المبدأ على مدة السنة المالية المحاسبية (12 شهر) تغطي السنة المدنية، غير أنه يسمح لكيان معين إقفال السنة المالية في تاريخ أخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية في الحالات الاستثنائية تكون مدة السنة المالية أقل أو أكثر من 12 شهر ويجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

2- مبدأ استقلالية الدورات: تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة المالية التي تسبقها أو التي تليها، تنسب الأحداث إلى السنة الخاصة بها من أعباء وإيرادات ولا تتم أية تسوية لحدث طرأ بعد إقفال السنة المالي وليس له تأثير على أصول وخصوم تلك السنة.

3- قاعدة الوحدة الاقتصادية: يعتبر الكيان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيه، حيث تقوم المحاسبية المالية على مبدأ الفصل بين العمليات التي يقوم بها الكيان وتلك التي تخص المساهمين والملاك.

4- **قاعدة الوحدة النقدية:** تسجل الأحداث التي يمكن تقويمها نقدا بوحدة قياس وحيدة وهي الدينار الجزائري، الذي يمثل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.

5- مبدأ الأهمية النسبية : حسب هذا المبدأ يجب أن تحتوي الكشوف المالية على كل معلومة مهمة يكون لها تأثير على حكم مستخدميها، حيث تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية ومعرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع الاقتصادي والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

6- مبدأ الحيطة والحذر : وهذا المبدأ الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك لتفادي أن تنقل ممتلكات هذا الكيان أو نتائجه، مع شرط أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياجات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

7- مبدأ الثبات في إتباع النسق : يقتضي هذا المبدأ دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات لا يبرر الخروج عن هذا المبدأ إلا البحث عن معلومة أفضل أو إذا تغير التنظيم .[1]

8- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: ينص هذا المبدأ على أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة .

9- مبدأ تغليب الواقع على الشكل القانوني : حسب هذا المبدأ تقيد العمليات وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك بالشكل القانوني.

[1] بولعجين فايزة: اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماجستير، سطيف، 2012، ص95

10- مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من عناصر الأصول وعنصر من عناصر الخصوم إلا إذا تمت المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان مقرر تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم .

11- مبدأ التكلفة التاريخية : وفق لهذا المبدأ تقيد عناصر الأصول والخصوم، وتعرض في الكشوف المالية بتكلفة تاريخية، أي بقيمة الحصول عليها، كما يمكن تقييمها بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة) في حالات خاصة مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

12- مبدأ الصورة الصادقة: يجب أن تعطي الكشوف المالية صورة صادقة للوضعية المالية للكيان باحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، يكون بمقدورها تقديم معلومات ذات صلة بالوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضعية المالية.[1]

2- مكونات النظام المحاسبي المالي:

دوافع الاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد:

يعتبر النظام القانوني الجزائري من الأنظمة السلطوية، بمعنى أن المبادرة بتغيير التشريعات، بيد السلطة ولا تملك المنظمات المهنية إمكانية تغيير ما يتعلق بمهنتها، وفي هذا الإطار فان البحث عن أسباب تغيير التشريع المحاسبي الجزائري ينطلق من معرفة هدف السلطة من التغيير وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن الأسباب الحقيقية لإصدار هذا النص الجديد لا تخرج عن ثلاث أسباب رئيسية نذكرها فيما يلي:

1 استمرارية الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات التشريعية: فترة السبعينيات اتسمت بإصدار أهم القوانين (الأوامر) المنظمة لشتى نواحي الحياة، فإننا نجدها كلها قد عدلت أكثر من مرة مرورا بقوانين الضرائب التي من الضروري تغييرها سنويا ضمن قوانين المالية، وصولا للقانون المدني الذي من المفروض أنه غير معني بالتعديلات والتغيرات المذكورة. إذن يبقى القانون المنظم للمحاسبة الوحيد الذي لم تدخل عليه تعديلات ووجب تعديله على الأقل من منطلق تغيير القوانين.

2 بداية ظهور دور وتأثير التنظيمات المهنية : مند صدور القانون المنظم لمهنة المحاسبة (القانون 91/08)، وكذلك المراسيم التنفيذية الخاصة به المرسوم التنفيذي رقم : 08 / 421 المؤرخ في: 20 / 12 / 2001)، ورغم الانتكاسات التنظيمية التي لحقت بالمهنة والتنظيم المهني جراء الانقسام المترتب عن تشكيل المجالس الجهوية في سنة 2002، إلا أن مشاركة ممثلي المصف الوطني لخبراء المحاسبة محافضي الحسابات المحاسبين المعتمدين في الملتقيات العلمية والتكوينية، وكذلك وجود ممثليه القانونيين في المجلس الوطني للمحاسبة أدى إلى

[1] بولعجين فايزة: مرجع سبق ذكره، ص96

اتساع صوت المهنيين المطالبين بضرورة تأقلم هذا القانون مع الواقع، وضرورة مسايرته للتغيرات الاقتصادية التي حدثت .[1]

3 التوافق مع السياسة الوطنية الاقتصادية – المالية : مند مطلع الألفية الثالثة بدأت بوادر السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية، تتضح خاصة في المجالات الآتية : خوصصة المؤسسات العمومية لفائدة المتعاملين الوطنيين، الشراكة مع المؤسسات الأجنبية عن طريق فتح رأس المال أو الخوصصة الكلية، وأخيرا تفعيل دور السوق المالية أي تشجيع الاستثمارات المالية .

من هنا برزت الضرورة إلى تغيير المرجعية المحاسبية التي تستعمل معها التغيير في طرح وتقييم المعلومات المحاسبية والمالية خاصة القوائم والتقارير المالية.

المطلب الثالث: المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي الماليSCF

1- القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك

يقصد بالقواعد المحاسبي المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي الذي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وتتمثل هذه القواعد فيما يلي :

✓ **قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي :**

جاء النظام 09-08 المؤرخ في 12 محرم عام 1431 الموافق ل 29 ديسمبر 2009 الذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، بهدف معرفة كيف يتم تقييم الادوات المالية وتسجيلها في البنوك والمؤسسات المالية[2] .

2- مخطط الحسابات البنكية:

لقد ألزم المشرع الجزائري كل الكيانات بتطبيق النظام المحاسبي والمالي ابتدءا من 01 جانفي 2010 ومن بينها البنوك والمؤسسات المالية ، بحيث ألغت المادة 07 من النظام 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق ل 23 جويلية 2009 النظام رقم 92-80 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي حيث شمل النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية على مدونة حسابات جديدة خاصة بالقطاع البنكي والتي تتضمن الأصناف التالية : (الملحق رقم 01).

[1] مختار مسامح : النظام المحاسبي المالي الجزائري واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، ملتقى وطني، جامعة باتنة العدد 4 ديسمبر 2008، ص26-27

[2] النظام رقم 08-09 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البوك والمؤسسات المالية، بتاريخ 25نوفمبر 2010، العدد14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص20

- **الصنف01: عمليات الخزينة وعمليات مابين البنوك .**

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة (السلفيات ، الاقتراضات ... الخ) وعمليات ما بين البنوك وهي تلك العمليات التي تتم بين البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية

- **الصنف02: حسابات العمليات مع الزبائن**

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن أجال استحقاقها وكذا الودائع التي تتم من قبلهم باستثناء الاستخدامات المجسدة بسندات .

- **الصنف 03 حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية**

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية ، بحيث تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات واوراق التوظيف وكدا شهادات الاستثمار كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعلامات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات

- **الصنف 04 : القيم الثابتة**

تسجيل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة ، كذا القروض التابعة والأصل الثابتة سواء كانت مالية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في شكل ايجار بسيط

- **الصنف 05 : رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة .**

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموعة وسائل التمويل في شكل حصص أو موضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة ، كما تظهر أيضا فيه النواتج والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال نتيجة السنة المالية

- **الصنف :06 الأعباء**

تسجيل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض ، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ، كما أنه تظهر فيه مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة واخيرا غير العادية، الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة

- **الصنف 07: النواتج**

تشمل حسابات هذا الصنف على مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المن الخاضعة، زيادة على نواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحض بحيث تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات، كما تظهر فيه العناصر غير العادية - النواتج .

- **الصنف 09 : خارج الميزانية**

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو ملقاة ، بحيث يتم التميز بين مختلف الالتزامات من خلال الالتزام والطرف المقابل وفي هذا السياق لقد تم تخصيص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات الأوراق المالية والتزامات بالعملة الصعبة[1]

3- القوائم المالية البنكية:

كما جاء في نظام رقم 09-05 المؤرخ 29 شوال 1430 الموافق لـ 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

فتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج وجداول نفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق ..[2]

1- الميزانية: تعتبر الميزانية الحركة العاكسة للمركز المالي للبنك لذا فهي تجمع الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة كما أنه يجب مراعات في قائمة الميزانية ما يلي

✓ **جانب الأصول:**

- ❖ وضعية سندات الخزينة تجاه البنك المركزي
- ❖ مبالغ سندات الخزينة والآثار الاخرى الممكن تثبيتها تجاه البنك المركزي .
- ❖ سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف التوظيفات لدى البنوك الاخرى،
- ❖ القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى
- ❖ التوظيفات النقدية الأخرى
- ❖ سندات التوظيف.

✓ **جانب الخصوم:**

- ❖ الودائع المستلمة من البنوك الأخرى.
- ❖ المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين .
- ❖ شهادات إثبات الودائع .
- ❖ السندات لأمر ، السفتجة ، والخصوم الأخرى[3] .
- ❖ الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدي .

---

[1] النظام رقم 04-09 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البوك والمؤسسات المالية، بتاريخ 25نوفمبر 2010، العدد76 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص14-15

[2] النظام رقم 05-09 متضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، بتاريخ 29ديسمبر 2009، العدد76، الجريدة الرسمية الديمقراطية الشعبية، ص17

[3] النظام رقم 05-09 متضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سبق ذكره، ص20-22

❖ أموال أخرى مقترضة

ولمزيد من التفاصيل أكثر **انظر الملحق رقم (2)**

✓ **جدول حسابات النتائج:**

وتتضمن النتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة ويتم خلال توضيح كل العمليات المتعلقة بالانشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترتها المالية ويطلق عليها ايضا بقائمة الدخل.[1] **أنظر الملحق رقم(03)**

✓ **خارج الميزانية :**

وهي عبارة عن قائمة مخصصة لعرض الالتزامات (التعهدات) البنكية وهذا نظرا لأهمية هذه التعهدات وذلك خلافا للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تشير الى تعهداتها في ملاحق قوائمها المالية تصنف الالتزامات اولا حسن نوعها ممنوحة أو مستلمة ، ثم حسب طبيعتها التزام بالتمويل (العملة الوطنية أو بعملات أجنبية) ، التزام بالضمان والتزام على السندات . **أنظر الملحق رقم (04).**

✓ **جدول تدفقات الخزينة :**

هي كشف يعطي مستخدمي الكشوفات المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد السيولة ويظهر معلومات حول استخدام هذه السيولة ويمكن إعدادها بطريقة مباشر وغير مباشرة.[2] **أنظر الملحق رقم (05)**

✓ **جدول تغير في الأموال الخاصة:**

يعبر جدول تغير في الأموال الخاصة عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة ظهور الحركات المرتبطة بما يلي:

2- النتيجة الصافية للسنة المالية ، الاساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة .

3- النواتج والاعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة .

4- عمليات الرسملة وهي التي تتعلق بزيادة أو انخفاض رأس المال وتسديد رأس المال

5- تتوزع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. أنظر الملحق رقم (06). [3]

1 صرامة عبد الوحيد: النظام المحاسبي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسات واقع وتداعيات وافاق، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، يومي 7-8ديسمبر2010، ص7

2 النظام رقم 05-09 متضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سبق ذكره، ص 23

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26جوان2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، ص26

المبحث الثالث: محاسبة البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية

تعد المعايير المحاسبية الدولية من أهم المعايير المحاسبية التي تستخدم في القطاع البنكي عبر جميع انحاء العالم، وتهدف هذه المعايير الى توحيد المعايير المحاسبية المتبعة في القطاع البنكي وجعلها أكثر شفافية وموثوقية .

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

تعد المعايير المحاسبية الدولية من أهم الموضوعات التي تتعلق بالمحاسبة والتدقيق المالي على المستوى العالمي. وتتمثل أهمية هذه المعايير في توحيد الإجراءات المحاسبية والتقارير المالية وتحقيق الشفافية والمصداقية في الإفصاح عن المعلومات المالية

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمرونتها وتطورها المستمر، حيث تتبع المنظمات المانحة لهذه المعايير، مثل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية(IASB) ، نهجًا مبتكرًا في إصدار المعايير الجديدة وتحديث المعايير الحالية لتواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم .ويمكن القول بأن المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة في التطبيق، حيث يتم اعتمادها في مختلف الدول والاقتصادات، وتتيح للشركات والمؤسسات المالية التعامل بشكل أسهل مع الأسواق العالمية وتقليل التحديات التي تواجهها في التعامل مع الأنظمة المحاسبية المختلفة .ومع ذلك، تواجه المعايير المحاسبية الدولية بعض التحديات، مثل الاختلافات الثقافية واللغوية بين الدول، والاختلافات في النظم القانونية والضريبية والمالية في الدول المختلفة، مما يتطلب توفير تعديلات واستثناءات في بعض الحالات لتتناسب مع الظروف المحلية.[1]

ونستخلص من كل هذا بأن المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية التي تحدد كيفية تقديم البيانات المالية والمحاسبية بطريقة موحدة وشفافة وموثوقة، وتلعب دورًا هامًا في توحيد الإجراءات المحاسبية.

ثانيا: الاهمية

تكمن أهمية المعايير المحاسبة الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، في سبيل الحصول على كشوف مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين وتتجلى أهمية المعايير المحاسبية في النقاط التالية:[2]

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة وتعكس المركز الصحيح للأحداث المالية

[1] محمد المبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع،مصر2005،ص58

[2] فارس جميل الصوفي: المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات المساهمة العامة، للطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع ، عمان2011، ص70

- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، ويلاحظ أن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة، وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير سليم

- تحديد الطريقة المناسبة للقياس، ويلاحظ بأن المعيار يحدد المناسبة في عدد من الطرق التي قد يشار إليها في تنوع المعيار.

- ترشيد عملية اتخاذ القرار، وذلك بأن المعيار الملائم والمناسب وتوفره بشكل دقيق يمكن في النهاية الوصول إلى اتخاذ قرار مناسب

إلى جانب ما ورد سابقا، يمكن أن نشير إلى بعض الجوانب في حال غياب المعايير المحاسبية الذي سوف يؤدي الى: [1]

. استخدام طرق محاسبية غير سليمة قد تؤدي إلى استخدام طرق متباينة وغير موحدة، أو قد تؤدي إلى عدم الإشارة إلى الطريقة المتبعة

. إعداد قوائم مالية كيفية وبالتالي يصعب فهم تلك القوائم أو يصعب الاستفادة منها من قبل المستفيدين الداخليين أو الخارجيين

. اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المنشآت المختلفة . وبالتالي يصعب على المستفيد الخارجي أو المستثمر من المقرنة أو دراسة البدائل؛

. صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو قرار خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم.

كما تتأكد أهمية المعايير المحاسبية من خلال :

❖ بسبب عدم وجود سوق كفو للمعلومات المحاسبية في الواقع العملي، يمكن اعتبار المؤسسة محتكرة للمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن عدم وجود معايير محاسبية سيجعل المؤسسة تتحكم في نوعية وكمية المعلومات وطريقة الإفصاح عنها وهذا من شأنه أن يترتب عليه الآتي:

❖ اختلاف في الطرائق والأسس المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات لمعالجة العمليات والأحداث ذات الصفة المالية المتماثلة ومن ثم يكون من الصعوبة إجراء المقارنة؛ .

❖ قد يتم استخدام أساليب غير كافية لقياس وعرض الأحداث المالية المؤثرة على للمؤسسات، مما يؤثر بشكل سلبي على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء .

❖ إن منح الإدارة كامل الحرية للإفصاح عن الأساليب المحاسبية التي تختارها أو تطبقها قد يؤدي إلى تعارض مصالح الفئات المختلفة وهذا من شأنه أن يقلل الثقة بالكشوف المالية؛ .

❖ الرغبة بتحقيق الأهداف الاجتماعية حيث أن هدف المجتمع هو تحقيق التوزيع الأمثل لموارده على المشاريع الاستثمارية المتراحمة على تلك المواد، لذا يتعين حماية الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية كافة، وهذه

[1] فارس جميل الصوفي: مرجع سبق ذكره، ص71

الحماية يمكن أن تتم عن طريق الإفصاح العام عن فرص ونتائج الاستثمار للجميع، والذي يساعد على تحقيق هذا الهدف هو وجود المعايير المحاسبية التي تمنع استفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الآخر، هذا من جانب ومن جانب آخر ستمنحه الدولة فرصة المشاركة في الاستثمارات التي لا تحظى بإقبال كاف من جانب المستثمرين الخدمة الصالح العام للمجتمع.

وأخيرا يمكن القول أن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الاستفادة من الكشوف المانية المعدة بموجبها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير فسيتم عندئذ استخدام طرائق محاسبية متباينة توصل إلى كشوف مالية كيفية يصعب فهمها أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين بسبب اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والاحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة او المنشآت المختلفة، ومن ثم ستكون هناك صعوبة في تحقيق المقارنة بين المنشآت المختلفة. [1]

المطلب الثاني: خصائص المعايير المحاسبية الدولية وأهدافه

أولا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

لكي يحقق المعيار الغرض منه في تنظيم السياسات المحاسبية يجب عليه أن يحقق التوازن بين أمرين:

- عدم إصدار معايير تؤدي إلى المبالغة في إنتاج المعلومات المحاسبية بأكثر من الاحتياجات الفعلية مما يؤدي إلى صعوبة إعداد القوائم المالية وتململ معديها وإضاعة وقت المستخدم في البحث عن المعلومات بين كم كبير منها قد لا يكون بعضها ذو أهمية، أو التقليل من إنتاج المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى قوائم مالية غامضة تؤدي لاتخاذ قرارات خاطئة.

- دراسة احتمالات استفادة بعض فئات المجتمع من عملية التنظيم للسياسات المحاسبية عن طريق معايير المحاسبة الدولية على حساب البعض الآخر، وذلك نتيجة تحميل كل منتفع بالتكلفة الفعلية للمعلومات التي يستخدمها، وبالتالي يجب على معدي المعايير إصدار معايير تأخذ بعين الاعتبار مصالح الفئات المختلفة [2]مع التأكيد على الموازنة بين التكلفة والعائد من إنتاج وتوصيل المعلومة، أما الخصائص التي يجب توفيرها في المعايير والتي تعد مقومات رئيسية لنجاح أي معيار هي:

- **الملائمة (Relevency)** : يعني أن يتم تحقيق التلاؤم بين المعايير والهدف منها وهو توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

- **القبول(Acceptability) :** أي تحقيق القبول العام من قبل كل من مستخدميها والمستفيدين منها، وهذا يتطلب من المعايير أن تكون سهلة الفهم ومرنة وأن يتحقق الاتساق بينها.

---

[1] حسين عبد الكريم سلوم وبتول محمد توري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية المالية على منظمات الاعمال "التحديات-الفرص -الافاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن،ص13

[2] عباس مهدي الشيرازي:نظرية المحاسبة،الطبعة الأولى،ذات السلاسل للطابعة والنشر والتوزيع،الكويت،1990،ص117

- **التجانس(Consistency) :** حيث يجب أن يتحقق التناسق بين المعايير التي يتم إصدارها في تواريخ مختلفة بحيث لا يكون بينها تعارض، وإن وجد هذا التعارض يجب العمل على معالجته بسرعة، وأن التناسق بين المعايير يستلزم وجود إطار فكري واضح ومتكامل .

- **المواءمة:** بمعنى أن تكون المعايير انعكاسا للظروف البيئية التي تطبق فيها وعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على توفير الخصائص السابقة بالإضافة إلى التوازن المطلوب والمشار إليه سابقا، وقد نجح بهذه المهمة، والدليل على انتشار استخدام معايير المحاسبة الدولية، فقد اشترطت 35 دولة في العالم استخدام معايير المحاسبة الدولية منطلقا بها في إعداد معاييرها الوطنية[1] .

ولابد أن تتصف المعايير المحاسبية الملائمة بمواصفات وخصائص من أهمها:

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع.

- لا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات بل لابد وأن تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت الآخر، فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة.

- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث تقدم المعايير المحاسبية عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد، وليس معالجة واحدة. يجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية، وإن تكون الاجتهادات والآراء

- يجب أن لا تأثر الضغوط السياسية أو ضغط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية .الشخصية في أقل حدود ممكنة، أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد.

- يجب إعداد المعايير المحاسبية. يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتحرر من الانحياز أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف القومية العامة دون أن تتأثر بتغير الحكومات. وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية، بمعنى أن لا يترتب على تطبيق المعيار يجب المحاسبي تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع منه[2]

ثانيا: اهداف المعايير المحاسبية الدولية

تهدف المعايير المحاسبية الدولية في البنوك إلى تحسين جودة التقارير المالية للبنوك وضمان الشفافية والموثوقية في التقارير المالية والمعلومات المالية المقدمة للمستخدمين الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم المالية. وتشمل الأهداف الرئيسية للمعايير المحاسبية الدولية في البنوك ما يلي :

1- توحيد المعايير المحاسبية الخاصة بالبنوك في جميع أنحاء العالم، وذلك من أجل توفير معلومات مالية قيمة وموحدة للمستخدمين .

[1] الوابل وابل علي: أسلوب المعاير المحاسبية، التجربة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني1990،ص344

[2] موقع الدي في دي العربي: المعايير المحاسبية، منتدى المال والاعمال، البورصة المصرية2006,dvd4arab.maktoub

2- تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة من البنوك، وتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة عن حالة البنك وأدائه المالي .

3- ضمان تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية بشكل صحيح، وتقليل فرص حدوث الخطأ أو الغش في التقارير المالية .

4- تعزيز قدرة المستخدمين على فهم وتحليل التقارير المالية للبنوك، وبالتالي تحسين القدرة على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

5- تعزيز التفاعل بين البنوك والمستثمرين، وتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة عن حالة البنك وأدائه المالي، مما يعزز الثقة في البنك ويزيد من الاستثمار فيه.

6- زيادة الشفافية في التقارير المالية للبنوك والحد من المخاطر المالية والقانونية للمستثمرين، وبالتالي تحسين الأداء المالي للبنك وتعزيز سمعته.

المطلب الثالث: مدى وصعوبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

أولا: مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كنتيجة إما لمعاهدة دولية أو سياسية أو بشكل اختياري مع تشجيع مهني لتطبيقها، فتطبيق دول المجموعة الأوروبية للتوجيهات المحاسبية ذات العلاقة يعتبر مثالا للحالة الأولى ألا وهي المعاهدات الدولية أو السياسية، بينما تقع بقية الجهود الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية ضمن الحالة الثانية . فعندما يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال عمليات سياسية أو قانونية أو تشريعية فإنها تكون قواعدا تشريعية نموذجية تحكم هذه العملية، فتقوم الأطراف ذات العلاقة بتحديد القواعد الأساسية، والقوانين الخاضعة بتطبيقها، فقد يكون المثال المشاهد حاليا هو الحاصل في المجموعة الأوروبية حيث يتم استخدام معايير محاسبية دولية على نطاق واسع ويدعمها سلطة قانونية.

أما بقية الجهود الخاصة بالمعايير الدولية فهي ذات طبيعة اختيارية، وتعتمد على درجة استعداد المستخدمين للمعايير المحاسبية، فتحدث أبسط حالة عندما يكون المعيار الدولي تكرارا لمعيار محلي، وفي هذه الحالة لا تعارض، ويكون قبول وتطبيق المعايير المحلية كقبول وتطبيق المعايير الدولية. [1]

وعندما يختلف المعيار المحلي عن المعيار الدولي، فالأولوية في التطبيق الحالي هي المعايير المحلية، فبالنسبة للمعايير الدولية الصادرة عن منظمات القطاع الخاص فإنه يوجد تسلسل هرمي للأولوية للمعايير المحلية ثم المعايير الدولية؛ فعندما تواجه المنشآت متعددة الجنسية ضغوط المنافسة السوقية، أو السوق المالية باتجاه استخدام المعايير الدولية، فإنها تقوم باستخدام المعايير الدولية وفي نفس الوقت تقبل وتستخدم المعايير المحلية وتفي بمتطلباتها،

[1] نبية بن عبد الرحمن الجبر ومحمد علاء الدين عبد المنعم: المحاسبة الدولية،الاطار الفكري والواقع العملي،الجمعية السعودية للمحاسبة، ص41

وهذا القبول المزدوج ينتج عنه في معظم الحالات تقارير مالية مزدوجة، مرة طبقا للمعايير المحاسبية المحلية، ومرة أخرى طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا التوجه المزدوج في التقارير المالية من قبل المنشآت متعددة الجنسية سوف ينتج عنه زيادة في القوة الدافعة لاستمرار عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية . وبالنسبة لمدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل المنشآت الصغيرة والكبيرة، المحلية والمتعددة الجنسية الخدمية أو الصناعية على السواء، فإن هناك عزما ضمنيا لكل من المصدرين والمعايير المحاسبية الدولية، والموصين بها بأنه ينبغي تطبيق هذه المعايير تطبيقا شاملا ما أمكن، فلجنة معايير المحاسبة الدولية قد صرحت عن ذلك بوضوح الإفصاح في القوائم المالية للبنوك، كإشارة واضحة بأنها معنية بهذه المعايير أكثر من غيرها من منشآت صناعية وتجارية..

وأيضا بالرغم من عراقة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع معايير محاسبية من خلال عديد من الجهات (SEC)الا انها اخذت حيزا كبيرا من التطبيق في أمريكا بالإضافة إلى قيام دول كثيرة وخاصة الدول النامية بتبني هذه المعايير مباشرة بسبب عدم وجود معايير محلية لديها في الأصل، وكما يقال فقد قدمت لها خلاصة جهود جمهرة من علماء المحاسبة على طبق من ذهب.[1] أما في الوطن العربي يتباين الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية بين الدول العربية، فهناك بلدان عربية تبنت تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي الأردن البحرين، الكويت، لبنان، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، وهناك بلدانا عربية أخرى تتبنى معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل: السعودية العراق مصر دول المغرب العربي، وبالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة الوطنية إلا أنها ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية، أو مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية .وبالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية الجهة المختصة بوضع المعايير الدولية للتقارير المالية، فإنه يعمل عن قرب مع الجهات التي تضع معايير المحاسبة الوطنية في هذه الدول،

و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك هو أمر هام للغاية، حيث يتمثل دور هذه المعايير في توحيد الممارسات المحاسبية وتحسين الشفافية والنزاهة في تقارير البنوك المالية. وهي أداة مهمة لتحسين مستوى الحوكمة والمراقبة الداخلية في البنوك، كما تساهم في توحيد القواعد والإجراءات المحاسبية في جميع أنحاء العالم[2]

وتمكن المستثمرين والمستخدمين من تقييم أداء البنك بطريقة دقيقة وموثوقة و تختلف درجة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك من بلد لآخر، وتعتمد على النظام المحاسبي والتنظيمي في كل بلد. ومع ذلك، فإن العديد من البنوك تطبق هذه المعايير بشكل كامل أو جزئي، وذلك لأنها تساعد على تحسين نظام المراقبة والتدقيق الداخلي في البنوك، وتساعد في تقليل المخاطر المالية والتجارية التي يمكن أن تواجهها البنوك .

[1] خالد جمال الجعارات: معايير التقارير المالية الدولية، IAS/IFRS2007، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان2008، ص23
[2] نبية بن عبد الرحمن الجبر ومحمد علاء الدين عبد المنعم: المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص42

ويعتبر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك أيضًا أمرًا هامًا للمساهمة في تعزيز الثقة والاستقرار في النظام المالي العالمي، ولضمان استمرارية الاتساق والتوحيد في التقارير المالية المقدمة من قبل البنوك. وتقوم الهيئات المحاسبية الدولية، مثل اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية(IASB) ، بتحديث وتطوير هذه المعايير بشكل مستمر، لمواكبة التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية في العالم.

ثانيا: الصعوبات التي تواجهها المعايير المحاسبية الدولية

بالرغم من وجود العوامل السابقة الذكر والتي تدعم تطور وانتشار المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن مشاكل التماثل الدولي ومعايرة الممارسات المحاسبية هي عملية معقدة جدا، ومن الطبيعي أن المطلع والمدرك للعلاقة الوطيدة بين المحاسبة والعوامل البيئية المحيطة به يدرك صعوبة أو الصعاب التي ستواجه أي محاولة لوضع توافق دولي للمحاسبة.[1]

وبالحديث عن التوافق المحاسبي الدولي كمرحلة سابقة لوضع معايير محاسبية دولية، نجد أن التوافق المحاسبي الدولي واجه العديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيما يلي:

- القومية.
- مجموعات المستخدمين.
- النظم القانونية.
- اختلاف نقاط البدئ .
- الخلافات بين المنظمات.
- الهيئات المحاسبية المهنية.
- القصور في تعريف أهداف القوائم المالية[2] .
- القوانين المحلية المتعارضة

وهو ما يدعم العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تبني معايير المحاسبة الدولية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي :

- عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن المعايير المحاسبية الدولية في الغالب موجهة إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة بصفة عامة وفي أمريكا وبريطانيا بصفة خاصة، لأن لهما دورا كبيرا في تطور المحاسبة ووضع معاييره ومبادئه، ولا يمكن إنكار دور هاتين الدولتين في صياغة علم المحاسبة الحديث.

---

[1] Fanti, il, the see case against international uniformity management accounting. May1971.p70

[2] نبية بن عبد الرحمن الجبر ومحمد علاء الدين عبد المنعم: المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص43-53

الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى ولا يوجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين، مما يجعل البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، وليس ثمة مشكلة أو كان الأمر يتعلق بالعرض ولا يؤثر على النتائج المحاسبية، بل تكون مشكلة في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية، والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة. [1]

- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها، ولذلك محاذير منها الجانب السيادي المتعلق بوضع وتعديل القوانين والمراحل التشريعية التي يتطلبها وضع أو تعديل القوانين، أضف إلى ذلك إلى أنه يمكن في بعض الأحيان عدم إمكانية استيعاب القوانين للتعديلات التي تتم على المعايير المحاسبية الدولية لاختلاف الإجراءات السائدة .

-إن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغير، وذلك بسبب التغيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، حيث أن المعايير المعدلة غالبا ما تتضمن التفسيرات المتعلقة بها، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة، وأمر آخر يتعلق بالظروف والمستجدات والصعوبات التي تتولد وتظهر عند تطبيق المعايير، إضافة إلى التطور المستمر في البيئة الاقتصادية، وأخيرا فإن المعايير من صنع البشر ويعتريها ما يعتري البشر من قصور النظرة العلمية الثاقبة أحيانا، وإمكانية الإحاطة بكل ما يتعلق بمستقبل المعايير ، وإذا تم النظر إلى المعايير المحاسبية الدولية نجد إن 16 معيارا منها قد تم تعديلها مؤخرا، وكان تاريخ سريان أخر تعديل لها 2007.01.01[2] .

- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، ففي حين لا يكون الأمر صعبا للمطبقين في الدول المتقدمة لفهم المعايير المحاسبية الدولية، نجد إن الأمر ليس من السهولة بمكان للمطبقين في الدول النامية أضف إلى ذلك اعتبار اللغة حيث تبذل جهود كبيرة لترجمة المعايير المحاسبية إلى عديد من اللغات كون وضعها يتم باللغة الانجليزية.

- الضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS) في وضع المعايير المحاسبية الدولية وتعديلها، فلا يمكن أن تبقى مهنة المحاسبة بمعزل عن خضم التطورات والضغوطات السياسية، وهذا ليس بجديد، بل كما سبق وأن تمت الإشارة إليه فإن المعايير المحاسبية الأمريكية كانت مطبقة في الدول التي تتبع المعسكر الأمريكي، ولا تزال بعض هذه الدول متمسكة بها حتى الآن، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعايير المحاسبة البريطانية، حيث أنها لا تزال مطبقة في دول الكومونولث التي تتبع التاج البريطاني، ولعل التدخل السياسي أحيانا له ما يبرره مثل قانون أوكسلي سارباتس الأمريكي الذي صدر عقب انهيار شركة Enron وكل

[1] خالد جمال الجعارات : مرجع سبق ذكره، ص 27-30
[2] خالد جمال الجعارات: مرجع سبق ذكره، ص 27-30

ذلك يرمي في التوجه نحو تسيير معايير المحاسبية الدولية باعتبار أن التوجهات السياسية أصبحت تتحكم في غيرها من الأنشطة والتوجهات.[1]

- .يرى البعض أن المعايير المحاسبية الدولية قد تشكل أحيانا عبنا ثقيلا، حيث يفترض بالوحدات الاقتصادية مثل البنوك أن تستجيب لكافة الضغوطات المحلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن الصعوبة بمكان الالتزام بمعايير ومتطلبات دولية إضافية أكثر تعقيدا، وتتطلب تكلفة لتنفيذها، وذلك يبرز إلى أرض الوجود الاختلاف والتعارض بين المتطلبات الدولية والمتطلبات المحلية وعدم إمكانية تحديد الأولويات أمام الكم الهائل من المعلومات والمتطلبات التي تتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية[2].

[1] نعيم دهمش: تسيير المعايير المحاسبية الدولية، الخبرة الامريكية والواقع الأردني، مجلة المدقق، العدد46، 2001،ص8-10

[2] Fredrick D.S choi, ann forst, garyk meek, international accounting, forth edition, prentic hall,2002, P293

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا ان محاسبة البنوك تعد من الأمور المهمة في قطاع الخدمات المالية، وهي تتضمن عمليات تسجيل ومراقبة وتقديم التقارير المالية للبنوك. وتختلف محاسبة البنوك في العديد من الجوانب بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، فالنظام المحاسبي المالي للبنوك يستخدم نهجًا تقليديًا في التسجيل المحاسبي للمعاملات المالية، والتي تتضمن تسجيل الدخل والنفقات والأصول والخصوم والتكاليف والإيرادات بناءً على قواعد محاسبية محددة وفقًا للقوانين واللوائح المحلية.

وعلى الرغم من أن هذا النهج يستخدم في كثير من الأحيان في محاسبة البنوك، إلا أنه يعاني من بعض القيود مثل قدرته المحدودة على التعامل مع العناصر المالية المعقدة والصعبة مثل الأدوات المالية المشتقة.

إن المعايير المحاسبية الدولية تقدم إطارًا أكثر شمولية وعمقًا في محاسبة البنوك، وتشمل مجموعة من المعايير والمفاهيم المحاسبية التي تنظم تسجيل وتقديم التقارير المالية للبنوك بشكل دقيق وشفاف وموثوق. وتهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى توحيد معايير التقارير المالية للبنوك في جميع أنحاء العالم، مما يسهل على المستثمرين والمستخدمين الآخرين فهم الأداء المالي للبنوك. ومن الجدير بالذكر أن الانتقال إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية يمكن أن يكون معقدًا ومكلفًا للبنوك، ويتطلب تغييرًا في الأساليب المحاسبية والتدريب والتكنولوجي

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية لاثر محاسبة عند تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

يعد هذا الفصل من المراحل الأساسية في هذه الدراسة، بعد الانتهاء من الدراسة النظرية التي تطرقنا اليها في الفصل الأول، سنحاول من خلال هذا الفصل الوصول الى دراسة تطبيقية لأثر محاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي والمعاير المحاسبية الدولية في البنك الوطني الجزائري BNA تيارت، حيث يتضمن هذا الجانب التطبيقي من مرحلة استطلاعية تم الحصول من خلالها على معلومات وبيانات تخص موضوع الدراسة وتوظيف وسائل جمع البيانات وبمساعدة بعض الأساليب الإحصائية وتحليل النتائج المتحصل عليها، ولهذا قد قسمنا هذا الفصل الى 03 مباحث جاءت كالتالي:

- **المبحث الأول: تقديم المنظمة محل الدراسة**
- **المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية**
- **المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان**

المبحث الأول:التعريف بالبنك الوطني الجزائري و خدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أولا : نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان 1988 و قانون 88-177ل28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري،و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

نهاية سنة 2018 تم رفع راس مال لبنك الى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا :الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (02-01) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

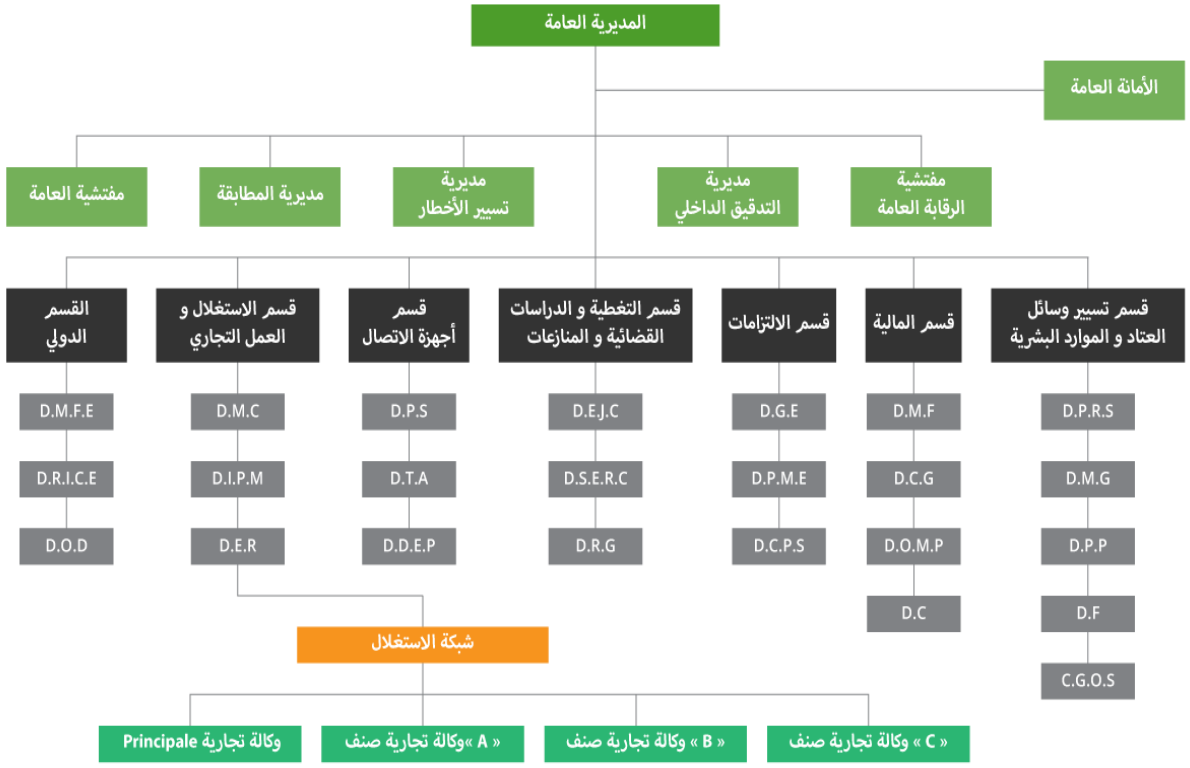

الهياكل التابعة للقسم الدولي		الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات
DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج		**DGE:**مديرية المؤسسات الكبرى
DRICE:مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية		**DPME:**مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
DOD:مديرية العميات المستندية		**DCPS:**مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة
الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري		الهياكل الملحقة بقسم المالية
DER:مديرية تأطير الشبكات		**DC:**مديرية المحاسبة
DMC:مديرية التسويق و الاتصال		**DOMP:**مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
DIPM:مديرية وسائل الدفع و النقد		**DCG:**مديرية مراقبة التسيير

1 العربي أحلام ، أنظمة الدفع الالكترونية و دورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية ،2014،مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون،تبارت،ص 79

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام		**DMF:**مديرية السوق المالي
DDEP:مديرية تطوير الدراسات و المشاريع		**الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية**
DTA:مديرية التكنولوجيات و الهندسة		**DPRS:**مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
DPS:مديرية الإنتاج و الخدمات		**DMG:**مديرية الوسائل العامة
الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات		**DPP:**مديرية المحافظة على التراث
DSERC:مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض		**DF:**مديرية التكوين
DEJC:مديرية الدراسات القانونية و المنازعات		**CGOS:**مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
DRG:مديرية تحصيل الضمانات		

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية و التجارية لهذا المصرف إلى غاية 2019/12/31.

أولا : إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر2019

بعض الأرقام و الإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2019/12/31[1]

-211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

- 17مديرية جهورية للاستغلال

142- موزع آلي للأوراق النقدية(DAB)

- 92شباك آلي للبنك(GAB)
- 5288 موظف
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI)
- 165.160بطاقة بنكية
- 2.593.529 زبون

النتائج المالية

المنتج البنكي الصافي: 103.559 مليون دج.

الناتج الإجمالي للاستغلال: 910 96 مليون دج

ناتج الاستغلال: 703 41 مليون دج

الناتج الصافي: 31.420 مليون دج

النتائج التجارية

الميزانية الإجمالية: .843.371.178 2 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 673.844.881 1 مليون دج

[1] **الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائرى http://www.bna.dz**

وظائف الزبائن: 410.164 1 مليون دج.

جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات: 397 153 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 148 27 مليون دج.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

سنقوم الان بدراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

1 :تقديم وكالة تيارت :

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت:[1]

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017 ، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك و تلك الخاصة

بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية ، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

[1] **رئيس مصلحة القروض ، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540**

2) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل (02-02) : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

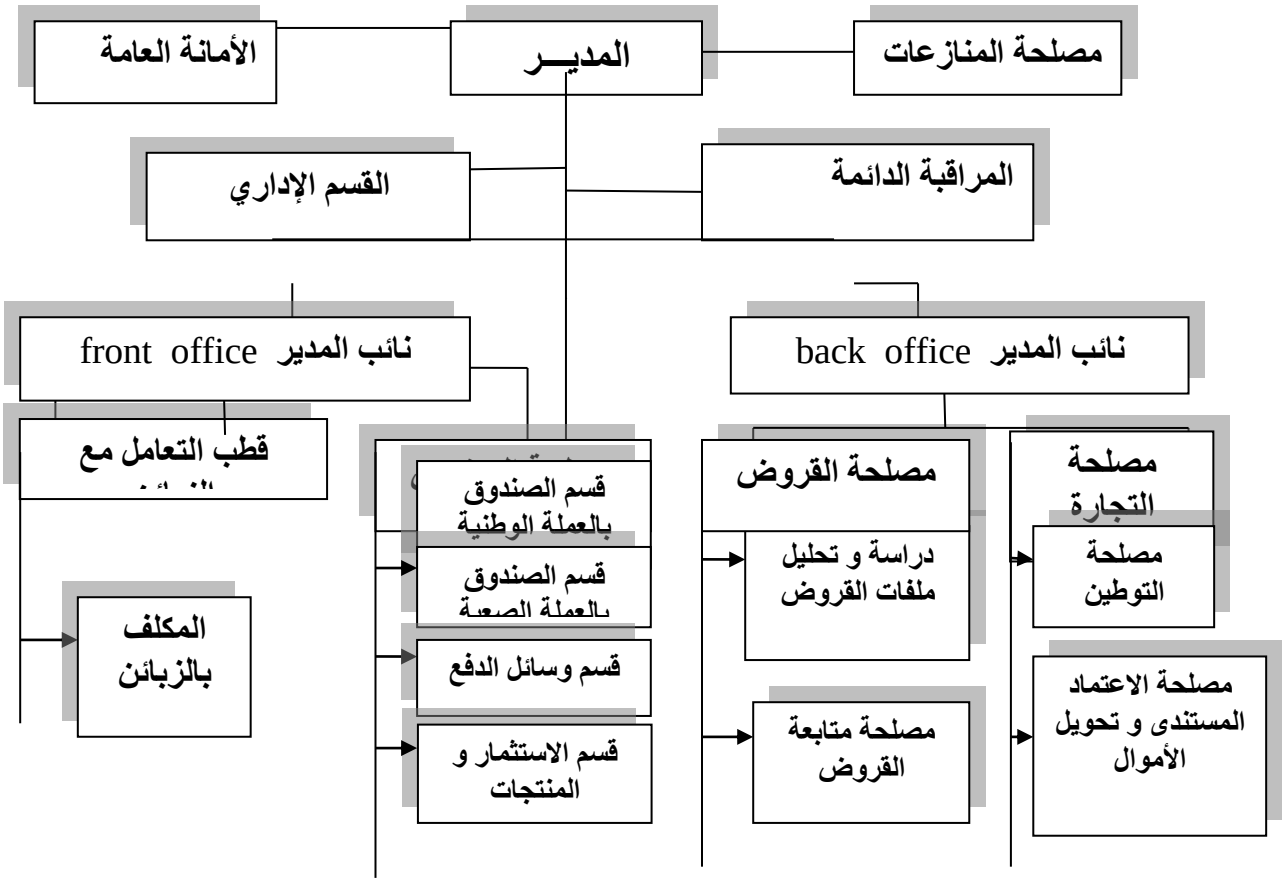

المصدر : وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

3: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد ، مهنيين و حرفيين و مؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات

نلخصها فيما يلي :[1]

1-الخدمات المقدمة للأفراد : و تضم ما يلي:

-خدمات الودائع ، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة ، و إصدار الشيكات.

-خدمات الإيداع ،السحب، الدفع و التحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

-خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه ،الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحبCIB و التي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت(24 سا 24 /سا)، و7 (أيام7 /أيام) و ذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة

-خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح و الاستشارة لزبائنه ،عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، و ذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

-خدمات الادخار و التوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار و ذلك لتسهيل عمليات سحب و إيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

-تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة ، سكنات قديمة ، توسيع ، بناء ذاتي.

-تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد

خدمة كراء– صناديق

2-الخدمات المقدمة للمؤسسات :وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، و إصدار الشيكات.

-خدمات المساعدة : و تشمل إسداء النصح و الاستشارة فيما يخص إنشاء ، تطوير و توسيع المؤسسات

-خدمات الادخار و التوظيف.

-التمويلات: وتضم

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية ، المنتجات النصف مصنعة ، السلع الموجهة لإعادة البيع ، تمويل المستحقات ، تمويل مسبق للتصدير).
- تمويل الاستثمارات.
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء ، ضمان الدفعة المقدمة) .

[1] **تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءا على المعلومات المستقاة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz**

- تمويل السيارات : و تشمل تمويل السيارات النفعية.

-خدمات على مستوى دولي و تشمل:

- تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد ، الاعتماد المستندي للتصدير ، التسليم المستندي للاستيراد ، التسليم المستندي للتصدير.)
- ضمانات دولية (للاستيراد و التصدير.)

و يواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة و الممتلكات.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

من منطلق طبيعة الدراسة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لمعالجة موضوع البحث، وهو محاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وبناءً على التساؤلات التي سعت للإجابة عنها، ويشمل هذا المبحث كمطلب أول إجراءات الدراسة الميدانية، ومطلب ثاني يتناول أداة الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي، ومطلب ثالث يتناول وصف عينة الدراسة.

المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

1- مصادر جمع البيانات:

كما سبق الذكر، فإن الطالبان استخدما المنهج الوصفي ، لكونه من أكثر المناهج ملائمة لدراسة و يناسب الظاهرة موضع الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الأخيرة تم الاعتماد على البيانات من مصدرين، هما

- **البيانات الأولية**: استكمالا لمختلف جوانب الدراسة وبغية الإحاطة ببعض الجوانب الدقيقة بشكل أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالعلاقة ب محاسبة البنوك والنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية قام الطالبان بإعداد الاستبيان (أنظر الملحق رقم (...) بهذه الدراسة، بغية توجيهه لموظفي البنك محل الدراسة، وقد حددت البيانات المطلوبة جمعها في ضوء فرضيات الدراسة، وتم صياغتها في صورة فقرات.

- **البيانات الثانوية:** تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الورقية والإلكترونية، والرسائل الجامعية المتعلقة بالبحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، والتي ساعدت في إنجاز مراحله

والهدف من اللجوء للمصادر الثانوية هو توضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة النظرية بالإضافة إلى التعرف على الأسس والطرق السليمة في كتابة الدراسات، وكذا أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت، وتحدث في مجال البحث

2- حدود الدراسة: تحددت بالحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية :** اقتصرت هذه الدراسة على تحديد محاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

- **الحدود المكانية**: اقتصرت الدراسة على البنك الوطني في تيارت وكان مجتمع الدراسة مكون من جميع موظفي القطاع ، والذين يتولون المهام المحاسبية

- **الحدود الزمنية:** يكون ذلك من خلال القيام بعدة زيارات ميدانية إلى البنك وتوزيع الاستبانة وجمعها مع بداية السداسي الثاني من السنة الجامعية 2023/2022 .

المطلب الثاني: المجتمع وعينة الدراسة

إن اختيار العينة المناسبة للبحث من العناصر الأساسية، والمهمة في بداية العمل الميداني، وبناءً على أهداف الدراسة تم تحديد عينة أخذت عشوائيا من المؤسسة محل الدراسة، وقد اشتمل مجتمع الدراسة موظفي البنك المذكورة، وقد تم توزيع 45 إستبانة استرد منها 40 إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وبالتالي فإن نسبة الإستجابة بلغت 88,89% وهي نسبة جيدة لأغراض البحث العلمي، وكان سبب عدم تمكن الطالبان من إسترداد النسبة المتبقية البالغة11,11% هو إعتذار الموظفين عن تعبئتها نتيجة لعدم التخصص أو لتحفظ بعضهم، وفي ما يلي جدول يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستردة مجتمع الدراسة:

اسم المؤسسة	الاستمارات الموزعة	نسبة التوزيع الى حجم المجتمع	الاستمارات المستردة	نسبة الاسترداد الى حجم المجتمع
بنك BNA	45	%100	5	88,89%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المطلب الثالث: الأساليب الاحصائية المستخدمة

1- تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS ، لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال استبانة الدراسة، كما تم الاعتماد على مستوى دلالة (0.05) لتفسير نتائج الاختبارات. ولوصف إجابات المبحوثين على فقرات الدراسة استخدم الإحصاء الوصفي من خلال المقاييس التالية:

- النسبة المئوية، والتوزيع التكراري، استخدمت لمعرفة إجابات المبحوثين.

- **الوسط الحسابي:** هو أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما، حيث استخدم لتحديد اتجاهات المبحوثين ضمن مقاييس الدراسة، ويعبر عن حاصل قسمة مجموع القيم على عددها.

- **الانحراف المعياري:** استخدم لبيان درجة التشتت الإجابة عن وسطها الحسابي، وهو عبارة عن الوسط الحسابي المربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي

- **معامل بيرسون للارتباط:** لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل وكل متغير تابع على حدا.

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{حد الأعلى البديل} - \text{الحد الأدنى البديل}}{\text{عدد مستويات القياس}}$$

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{5-1}{5} = 0,80$$

وقد تم إضافة القيمة المحصل عليها إلى أقل قيمة في المقياس والمتمثلة في الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفئة (الخلية الأولى، ويذلك يكون طول الخلايا وفقا لمستويات القياس الموضوعة كما يلي :

- المستوى منخفض جدا من 1 إلى 1.80

- المستوى منخفض من 1.81 إلى 2.61
- المستوى متوسط من 2.62 إلى 3.42
- المستوى مرتفع من 3.43 إلى 4.23

- اختبار التوزيع الطبيعي وهذا لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا أم لا.

2- أداة الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي

تم الاعتماد على الاستبيان لجمع معلومات موضوع الدراسة قصد تحديد العلاقة بين محاسبة البنوك والنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ، من خلال ما يلي:

أ- بناء أداة الدراسة: اشتمل الاستبيان على محورين رئيسيين هما:

- المحور الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (المبحوثين) والمتمثلة الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية

- المحور الثاني: تضمن دراسة البحث لمحاسبة البنوك بمكوناتها المختلفة (20 فقرة)، والتي قسمت الى 3 اقسام كما يلي : محاسبة البنوك (6 فقرات)، النظام المحاسبي المالي(7 فقرات)، المعايير المحاسبية الدولية (7 فقرات) .

اعتمد الطالبان مقياس "ليكرت الخماسي" لقياس وتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة، حيث أعطيت اوزان للمتغيرات المتعلقة بمحاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية الموضحة في الجدول التالي

الجدول رقم(02-02): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطالبين

وقد تم توزيع الاستبيان والاجابة على اسئلتها بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات، الموضح للاهمية النسبية او مستوى التأييد الذي يبديه الفرد اتجاه الفقرة محل السؤال وفق الميزان الخاص بتغيرات محاسبة البنوك، كما هو موضح في الجدول أعلاه

ب- ملائمة أداة الدراسة

- صدق أداة الدراسة : يقصد بها مدى تناسق فقرات الاستبيان مع متغيرات الدراسة التي تعمل على قياسها، وأنّ مضمونها يتفق مع الغرض الذي صممت من أجله، وللتحقق من صدق محتوى أداة البحث تم مراجعتها مع المشرفة من حيث عدد العبارات، شموليتها، تناسب محتواها من حيث الصياغة اللغوية، أو أي ملاحظات أخرى، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان ظاهريا

- ثبات أداة الدراسة : يقصد بثبات أداة الدراسة إبقاء المبحوث على إجابته دون تغيير أو أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة في حالة إعادة توزيعها أكثر من مرة في نفس الظروف والشروط، بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الإستقرار في نتائجها، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، ويتم التحقق من ثبات استبانة الدراسة بالاعتماد على معامل الفا كرونباخ .

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة

يتضمن هذا المبحث الدراسة الوصفية لعينة الدراسة، من خلال تعريف متغيرات الدراسة، و عرض نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها للإجابة عن التساؤلات الفرعية للدراسة، وذلك باستخدام مختلف الأساليب الاحصائية (التكرارات، المتوسطات، الانحراف،.....) بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية وفي الأخير سنقوم باختبار الفرضيات التي تبنيناها في الدراسة وتفسيرها

المطلب الأول: ثبات و صدق أداة الدراسة

أولا: ثبات أداة البحث

تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل **ألفا كرونباخ (** cronbach's alpha coefficien**)**، والذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.70 فأكثر، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (02-03): معاملات الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات ألفا-كرونباخ

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا-كرونباخ
المحور 01	6	0.7670
المحور 02	7	0.5600
المحور 03	7	0.4980
المجموع	20	0.8530

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS والملحق رقم 02

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الاستبيان العام مرتفع بلغ (0.853)، و هي القيمة الأكبر من معدل المعيار (0.7)، و هذا يعني أن الدراسة بشكل عام تتمتع بالثبات الممتاز. أو بصفة أخرى 85% من العينة المختارة سيكونون ثابتين في الإجابة في حالة ما إذا تم استجوابهم من جديد وفي نفس الظروف، وهي نسبة توضح مصداقية النتائج التي يمكن استخلاصها.

ثانيا: صدق البناء الداخلي: يعتبر صدق البناء أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وذلك لكل متغيرات الدراسة والنتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-04): الصدق التقاربي لتقارير حول محاسبة البنوك

الفقرات	الإحصائيات	تقارير حول: محاسبة البنوك	الدلالة الإحصائية
المحور الثاني	معامل بيرسون	.620**0	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	.000	
	حجم العينة	40	
المحور الثالث	معامل بيرسون	.929**0	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	.000	
	حجم العينة	40	
** مستوى الدلالة (a=0.01).			

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSSملحق رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول ان معاملات ارتباط بين المحور الأول و المحور الثاني و المحور الثالث علاقة طردية قوية، وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01 وهذا يعني أن المحاور تحتوي على مستوى عالي من الدقة، مما يدل على صدق فقرات الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي: من اجل القيام باختبار الفرضيات، تم إجراء اختبار كولموجروف-سمرنوف و اختبار شابيرو – ويلك الذي يعتبران اختباران ضروريان لمعرفة ما اذا كانت البيانات التي جمعها من خلال الاستبانة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، وتحديد نوع الاختبارات التي يجب استخدمها، هل هي معلمية ام غير معلمية، حيث انه في معظم الأحيان تشترط الاختبارات المعلمية ان يكون توزيع البيانات طبيعيا فيما يجب استخدام الاختبارات غير معلمية اذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي .

الجدول رقم (02-05): اختبار التوزيع الطبيعي:

	كولموجروف- سمرنوف			شابرو -ويلك		
	SIG	DF	sta	SIG	DF	Sta
المحور الاول	.0620	40	.1360	.0940	40	.9530
المحور الثاني	.0780	40	.1320	.3990	40	.9710
المحور الثالث	.200*0	40	.0960	.5620	40	.9760

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSSملحق رقم 04

أوضحت نتائج الاختبار مدى اتباع البينات التوزيع الطبيعي، حيث كانت النتائج ذات دلالة اكبر من 0.05 مما يدل على اتباع البينات التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني : تحليل البيانات الشخصية و المحاور

تم توزيع الاستبيان على موظفي بنك محل الدراسة، وفيما يلي عرض لخصائص عينة المبحوثين المتحصل عليها.

أولا: تحليل بيانات مجتمع العينة :تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات، و النسب المئوية لوصف نوع المبحوثين كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (02-06): تحليل بيانات مجتمع العينة

توزيع العينة حسب المتغير	البيان	النسبة المئوية%	التكرار
الجنس	دكر	20.0	8
	انثى	80.0	32
السن	اقل من 30سنة	40.0	16
	من 30 إلى 40 سنة	15.0	6
	اكثر 40 سنة	45.0	18
المستوى التعليمي	تقني سامي	22.5	9
	ليسانس	47.5	19
	ماستر	30.0	12
الخبرة المهنية	اقل من 05 سنوات	35.0	14
	من 05 الى 10 سنوات	22.5	9
	اكثر من 10 سنة	42.5	17

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS و الملحق رقم 05

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

1- **فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:** يتضح من الجدول السابق أن 32 عاملا يمثلون 80 % من إجمالي عينة الدراسة هم إناث، في حين أن 08 منهم يمثلون نسبة 20% هم ذكور.

الشكل رقم: (02- 03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

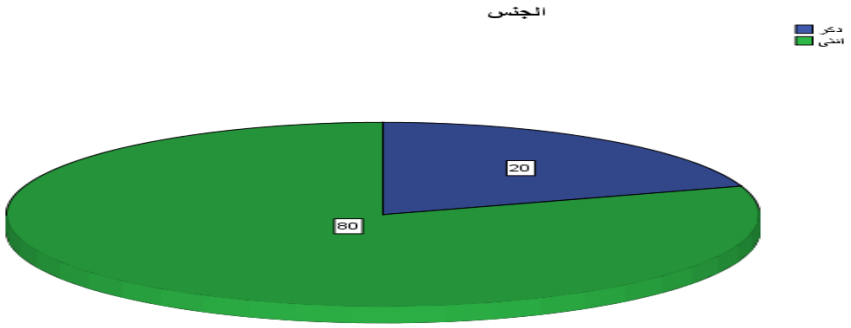

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

2 - فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب سن: تدل النتائج على ان النسبة الكبيرة من الموظفين يمثلون الفئة العمرية (اكثر 40 سنة) بنسبة 45 %، ثم تأتي كل من الفئة (اقل من 30سنة) بنسبة 40 % و بعدها الفئة العمرية (من 30 إلى 40 سنة) بنسبة 15 %، و الممثلة في الشكل التالي :

الشكل رقم: (02-04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سن

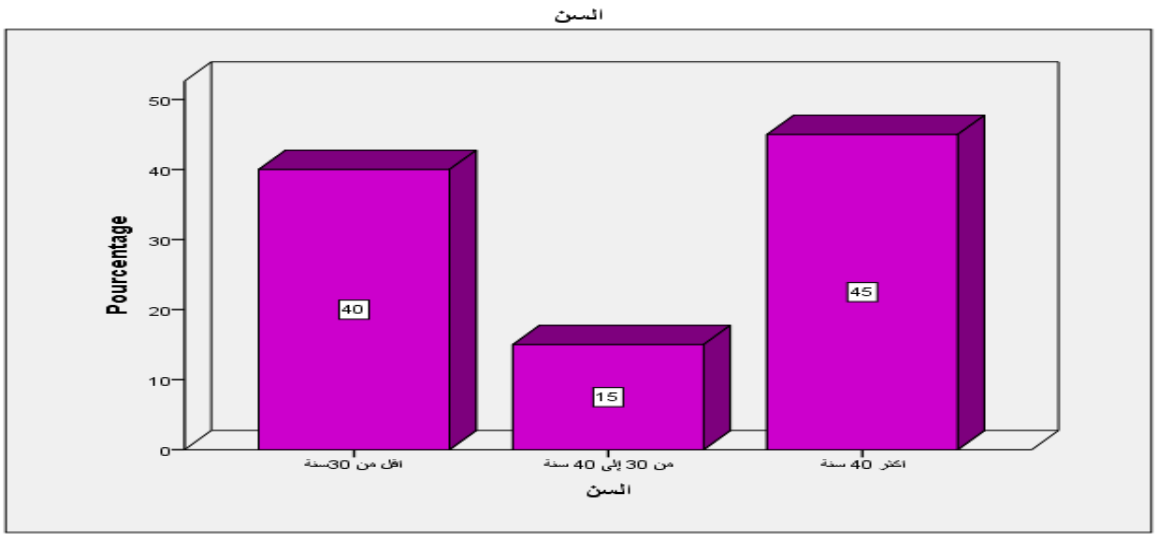

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

3 -فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي: فيما يتعلق في توزيع عينة الدراسة حسب هذا المتغير فإننا نلاحظ 47.50% بالنسبة للمؤهل ليسانس و وبعدها تأتي فئة مؤهل ماستر بنسبة 30% و في الاخير تأتي فئة المؤهل تقني سامي بنسبة 22.50% ما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02-05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مستوى التعليمي:

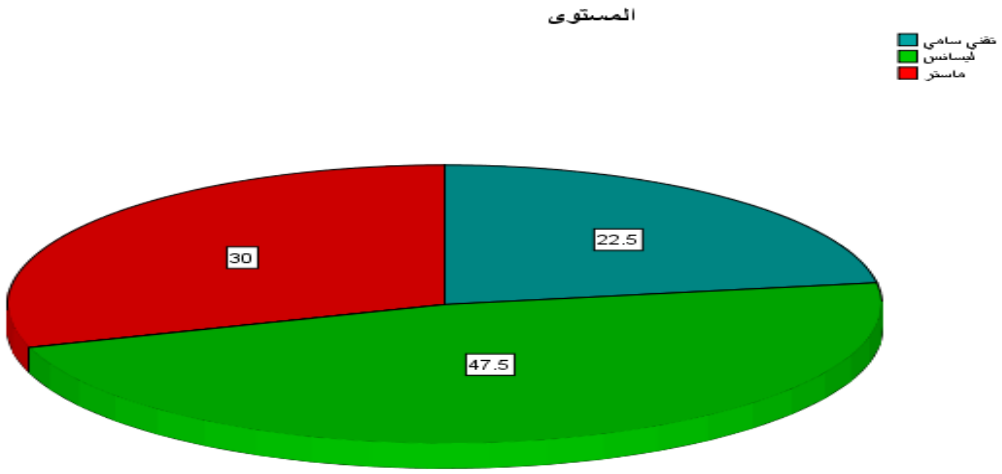

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

4- فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية : يتبين ان نسبة سنوات العمل (اكثر من 10 سنة) هي مرتفعة بنسبة 42.50%، ثم تلتها فئة (اقل من 05 سنوات) بنسبة 35.00% وبعدها فئة (من 05 الى 10 سنوات) بسبة 22.50% حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02-06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة مهنية :

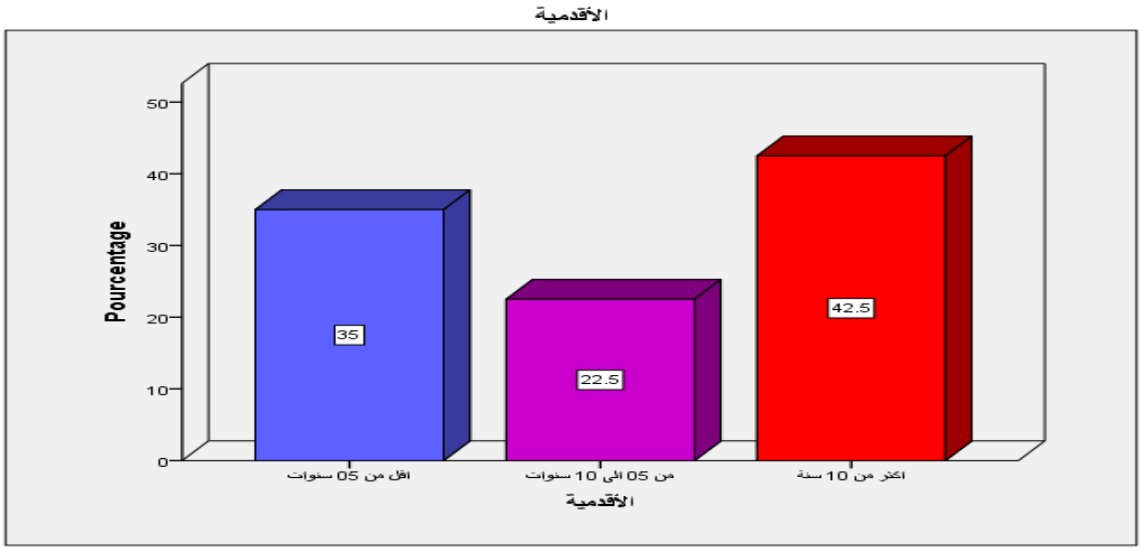

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ثانيا: تحليل البيانات مجتمع العينة :تمثل الجداول الموالية نتائج استخدام المؤسسة محل الدراسة، وهذا بالاعتماد على الإحصاء الوصفي الاستدلالي الوسط الحسابي و الانحراف المعياري:

المحور الأول : محاسبة البنوك

الجدول رقم (02-07): نتائج المحور الأول الخاصة بمحاسبة البنوك

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
01	يتميز النظام المحاسبي البنكي بالوضوح وسهولة التطبيق.	3.7750	1.14326	6	جيد
02	محاسبة البنوك تلتزم بمعايير محاسبية دقيقة وصارمة.	4.0250	0.891200	1	جيد
03	النظام المحاسبي البنكي يمكن أن يساعد في توفير المعلومات المالية اللازمة لإدارة البنك بفعالية.	3.8000	0.911470	3	جيد
04	النظام المحاسبي البنكي يتوافق مع احتياجات البنوك .	3.8000	0.911470	4	جيد
05	يتضمن النظام المحاسبي البنكي الشفافية في القوائم المالية.	4.0250	0.891200	2	جيد
06	النظام المحاسبي البنكي يعتمد على مبادئ المحاسبة العامة	3.8000	0.911470	5	جيد
الدرجة كلية		3.87	0.94		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS و الملحق رقم 06

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية و الانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور محاسبة البنوك أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.87) و انحراف معياري (0.94) وهذا يدل على أن النظام المحاسبي البنكي يتميز بالوضوح وسهولة التطبيق وأيضا يعتمد على مبادئ المحاسبة العامة .

المحور الثاني : النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (02-08): نتائج المحور الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
7	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك	3.6500	0.892990	5	**جيد**
8	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك	3.8000	0.911470	4	**جيد**
9	المعلومات التي يطبقها النظام المحاسبي المالي أفضل من المعلومات المطبقة من النظام المحاسبي البنكي	4.0250	0.891200	1	**جيد**
10	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق ويساعد على تحليل وفهم الأداء المالي للبنك	3.8000	0.911470	3	**جيد**
11	محاسبة البنك تلتزم بالنظام المحاسبي المالي	3.6500	0.892990	6	**جيد**
12	النظام المحاسبي المالي يساعد على تقليل الأخطاء المحاسبية للبنك	3.4750	0.986770	7	**جيد**
13	القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك	3.8750	1.11373	2	**جيد**
الدرجة كلية		3.75	0.94		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS و الملحق رقم 06

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية و الانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور النظام المحاسبي المالي أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.75) و انحراف معياري (0.94) وهذا يدل على أن محور النظام المحاسبي المالي جاء بدرجة مرتفعة وان النظام المحاسبي المالي يتوافق مع احتياجات البنوك، يساعد على تقليل الأخطاء المحاسبية و البنك يلتزم به .

المحور الثالث : المعايير المحاسبية الدولية

الجدول رقم (02-09): نتائج المحور الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
14	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الى تسهيل العمل المحاسبي البنكي	3.7500	0.869720	6	**جيد**
15	الالتزام بالمعايير المحاسبية يساعد على تعزيز الثقة في النظام البنكي وتشجيع المستثمرين	3.7750	1.14326	5	**جيد**
16	الالتزام بالمعايير يجعل المعلومات المالية المقدمة من البنك أكثر شفافية ودقة	4.0250	0.891200	1	**جيد**
17	البنوك الجزائرية لم تستعد جيدا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	3.8000	.9114700	4	**جيد**
18	من إيجابيات الممارسة المحاسبية البنكية تطبيق المعايير المحاسبي الدولية	4.0250	0.891200	2	**جيد**
19	البنوك ملزمة بتطبيق المعايير ومواكبة التعديلات	3.8000	0.911470	3	**جيد**
20	يوجد لدى المحاسبيين القدرة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	3.6500	0.892990	7	**جيد**
الدرجة الكلية		3.83	0.93		

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية و الانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور المعايير المحاسبية الدولية أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.83) و انحراف معياري (0.93) وهذا يدل على أن محور المعايير المحاسبية الدولية جاء بدرجة مرتفعة ويدل أيضا على ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى تسهيل العمل البنكي والقدرة على تطبيقها من طرف المحاسبين

المطلب الثالث: اختبار افرضيات الدراسة

للتأكد من مدى صحة الفرضيات التي يبنى عليها هذا البحث العلمي وفي بحثنا انطلقنا من فرضية سنسعى للتأكد من صحتها آو خطها، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

اولا : اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

H_0: لا يوجد اثر بين محاسبة البنوك و النظام المحاسب المالي عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد اثر بين محاسبة البنوك و النظام المحاسب المالي عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (02-10): نتائج تحليل التباين للانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	3.687	1	3.687	23.727	.000[b]
الخطأ	5.905	38	.155		
المجموع الكلي	9.591	39			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 07

*مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول رقم (02-11.): تقدير النموذج و معامل التحديد و الارتباط للفرضية

معامل التحديد R^2	0.35 ≃ 0.348
معامل الارتباط R	0.620
تقدير النموذج	$Y = 1.907 + 0477X1 + ei$

نجد أن معامل الارتباط بين المحور محاسبة البنوك و محور النظام المحاسبي المالي ككل تبلغ قيمته (0.620) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب بين المتغيرين، كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.35) وهذا يعني أن 35% من التغيرات التي تحل على محور محاسبة البنوك يفسرها النظام المحاسب المالي و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائي .

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (23.727)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية،

وبناء عليه، نقبل الفرضية البديلة H1 و نرفض الفرضية الصفرية H0

التي تأكد على وجود اثر بين محاسبة البنوك و النظام المحاسب المالي ،من وجهة نظر موظفي البنك

ثانيا : اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

H_0: لا يوجد اثر بين محاسبة البنوك و المعايير المحاسبية الدولية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد اثر بين محاسبة البنوك و المعايير المحاسبية الدولية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (02-12): نتائج تحليل التباين للانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	7.330	1	7.330	241.014	.000[b]
الخطأ	1.156	38	.030		
المجموع الكلي	8.485	39			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 07

*مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول رقم (02-13.): تقدير النموذج و معامل التحديد و الارتباط للفرضية

معامل التحديد R^2	$0.86 \backsimeq 0.864$
معامل الارتباط R	0.929
تقدير النموذج	$\boldsymbol{Y = 1.228 + 0.673X1 + ei}$

نجد أن معامل الارتباط بين المحور محاسبة البنوك و محور المعايير المحاسبية الدولية ككل تبلغ قيمته (0.929) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب بين المتغيرين، كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.86) وهذا يعني أن 86% من التغيرات التي تحل على محور محاسبة البنوك تفسرها المعايير المحاسبية الدولية و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم يتطرق لها النموذج

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (241.014)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية،

وبناء عليه، نقبل الفرضية البديلة H1 و نرفض الفرضية الصفرية H0 التي تأكد على وجود اثر بين محاسبة البنوك و المعايير المحاسبية الدولية، من وجهة نظر موظفي البنك.

خلاصة الفصل

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا، حيث اخترنا البنك الوطني الجزائري BNA لولاية تيارت للدراسة، قمت فيها بتوزيع (45) استمارة على العاملين، تمكنا من استرجاع (40) استمارة تم الإجابة عليها وملأ جميع بياناتها حيث مكنتنا الدراسة بمعرفة اثر محاسبة البنوك عند تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وذلك باستعمال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعيةSPSS

تبين لنا من خلال تفريغ وتحليل بيانات النتائج التالية:

- وجود اثر بين محاسبة البنوك و النظام المحاسب المالي
- وجود اثر بين محاسبة البنوك والمعايير المحاسبية الدولية

الخاتمـــــة

خاتمة

تتعامل البنوك بمعاملات مالية كبيرة يومياً وتعد محاسبة البنوك من أكثر المجالات تعقيداً في المحاسبة المالية. ويتطلب الأمر اتباع نظام محاسبي فعال يمكنه تسجيل جميع المعاملات المالية بدقة وموثوقية، بما في ذلك الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم وحقوق المساهمين.

تحتاج البنوك إلى الامتثال لمعايير محاسبية دقيقة وشفافة ومتسقة، والتي تساعد على توحيد معايير المحاسبة في جميع أنحاء العالم. وتعد المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) هي المعايير المعترف بها عالمياً في مجال المحاسبة، حيث تضمن تطبيقها اتباع معايير دقيقة لتسجيل المعاملات وإعداد التقارير المالية، ويعد النظام المحاسبي المالي هو أحد النظم المحاسبية الأكثر استخداماً في مجال المحاسبة المالية، حيث يتضمن تطبيقه إعداد القوائم المالية الأساسية، مثل القائمة الدخلية وقائمة الأرباح والخسائر والميزانية العمومية. ويهدف هذا النظام إلى توفير صورة واضحة وشاملة عن الأداء المالي للبنك ومدى استقراره .

وعليه من خلال الدراسة النظرية لمحاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، والدراسة التطبيقية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري BNA لولاية تيارت فقد ختمت هذه الدراسة بوضع ما توصلنا اليه من نتائج معينة، كما قمنا بتقديم بعض الاقتراحات ووضعنا افاق الدراسة.

أولا- اختبار فرضيات الدراسة:

وما يلي اهم النتائج المتوصل اليها:

توصلنا في دراستنا الى وجود اثر بين محاسبة البنوك والنظام المحاسبي المالي عند مستوى دلالة (α=0.05)، حيث تبين ذلك من خلال معامل الارتباط بدرجة وموجبة بلغت 0،620 وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى H0 - كما توصلنا كذلك من خلال دراستنا الى وجود اثر بين محاسبة البنوك والمعايير المحاسبية الدولية عند مستوى دلالة (α=0.05)، حيث تبين من خلال معامل الارتباط بدرجة قوية بلغت 0،929 وهذا ما ينفي صحة الفرضة الأولى H0

ثانيا- نتائج بالدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لمحاسبة البنوك بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية الى:

- هناك اثر إيجابي عند تطبيق كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك

_ ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك الجزائرية لكي يمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات الاستثمارية

- يتعين على البنوك الالتزام بمعاير محاسبية دقيقة وشفافة لضمان تقديم معلومات مالية صحيحة وموثوقة وذلك بالاستعانة بالمعايير المحاسبية الدولية

- البيئة المحاسبية الجزائرية لها مميزات تختلف عن البيئة المحاسبية في الدول الأخرى، اذ تتميز في مستويات درجة تأثير المعوقات على تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك الجزائرية

ثالثا- الاقتراحات والتوصيات:

بعد عرض النتائج التي توصلت اليها الدراسة سنقترح بعض التوصيات بالإضافة لحلول لترقية المحاسبة في البنوك الجزائرية حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وهي نفسها التي وضعت في الدراسة الميدانية و وافق عليها افراد العينة المدروسة، وسنضيف لها بعض من مقترحات افراد العينة التي اجابوا عليها من خلال الاسئلة المفتوحة، سنختصرها فيم يلي:

- تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال تقديم دورات تكوينية في المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

- التخلص من التبعية الفرنسية في ما يخص محاسبة البنوك الجزائرية، واعداد قوانين محاسبية تراعي خصوصيات البيئة المحاسبية الجزائرية.

- زيادة تأهيل المحاسبين والاطارات العاملين في الوكالات البنكية في مختلف ولايات الوطن.

- ضرورة العمل لمبادئ النظام المحاسبي المالي والاطلاع المستمر على القوانين والقواعد الجديدة الصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية.

رابعا- افاق الدراسة:

- اثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على واقع الممارسات المحاسبية البنكية

- مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في البنوك

قائمة
المصادر و المراجع

أولا قائمة المراجع

1- احمد زهير الشامية: النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان1993

2- إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان1996، ط1

3- بويعقوب عبد الكريم: أصول المحاسبة العامة(ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 2 ، 1999

4- خالد جمال الجعارات: معايير التقارير المالية الدولية، IAS/IFRS2007، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان2008

5- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي: اساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان2003

6- عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطابعة والنشر والتوزيع، الكويت،1990

7- عبد الحليم محمد كراجة: محاسبة البنوك، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

8- عبد الرزاق محمد قاسم: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، كلية العلوم الاقتصادية، 2004

9- عبد الرزاق شحادة: محاسبة المنشاة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى1998

10- عبد الله نعمة جعفر : النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007

11-عطا الله احمد الحسبان: نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن

12- فارس جميل الصوفي: المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات المساهمة العامة، للطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع ، عمان2011

13- فايق شقير واخرون : محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008

14- محمد الهلالي عبد الرزاق شحادة: محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009

15- محمد مبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك النشر والتزيع، مصر2005

16- نبية بن عبد الرحمن الجبر ومحمد علاء الدين عبد المنعم: المحاسبة الدولية، الاطار الفكري والواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة

المذكرات والرسائل العلمية:

17- بولعجين فايزة: اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماجستير، سطيف، 2012

المجلات العلمية:

18- الوابل وابل علي: أسلوب المعاير المحاسبية، التجربة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني1990

19- حسين عبد الكريم سلوم وبتول محمد توري: دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية المالية على منظمات الاعمال "التحديات-الفرص -الافاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن
20- مختار مسامح : النظام المحاسبي المالي الجزائري واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، ملتقى وطني، جامعة باتنة العدد 4 ديسمبر 2008
21- نعيم دهمش: تسيير المعايير المحاسبية الدولية، الخبرة الامريكية والواقع الأردني، مجلة المدقق، العدد46، 2001

22- النظام رقم 08-09 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البوك والمؤسسات المالية، بتاريخ 25نوفمبر 2010

المواقع الالكترونية

23- موقع الدي في دي العربي: المعايير المحاسبية، منتدى المال والاعمال، البورصة االمصرية

مراجع باللغة الإنجليزية:

Fredrick D.S choi, ann forst, garyk meek, international accounting, forth 24-edition, prentic hall,2002, P293

Fanti, il, the see case against international uniformity management 25-accounting. May1971.p70

الملاحق

ملحق رقم1:عرض مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية.

الصنف1: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصاريف

10- الصندوق

11- البنوك المركزية-الخزينة العمومية-مراكز الصكوك البريدية

12- الحسابات العادية

13- حسابات السلفيات والاقتراضات

14- قيم مستلة على سبيل الأمانة

15- قيم ممنوحة على سبيل الامانة

16-قيم غير محملة مبالغ أخرى مستحقة

17- عمليات داخلية في الشبكة

18- ديون مشكوك فيها

19-خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف2: حسابات العمليات مع الزبائن

20- قروض الزبائن

22- حسابات الزبائن

23- سلفيات اقتراضات

24- قيم مستلمة على سبيل الامانة

25- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة

26- قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة

28- ديون مشكوك فيها

الصنف3: حسابات الحافظة-سندات وحسابات التسوية

30- عمليات على السندات

31- أدوات شرطية

32- قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الاداء بعد تحصيلها

33- ديون مكونة من السندات

34- مدينون ودائنون متنوعون

35- استخدامات متنوعة

36- حسابات انتقالية وحسابات متنوعة

37- حسابات الربط

38- ديون مشكوك فيها

39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف4- حسابات القيم الثابتة:

40- سلفيات تابعة

41- حصص في المؤسسات المرتبطة،سندات مساهمة وسندات نشاط الحافظة

42- القيم الثابتة المادية وغير المادية

44- الايجار البسيط

4- مخصصات الفروع في الخارج

46- خسائر القيم على القيم الثابتة

47- الاهتلاكات

48- ديون مشكوك فيها

49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 5: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

50- نواتج واعباء مماثلة-خارج دورة الاستغلال

51- مؤونات الاخطار والاعباء

52- مؤونات المنظمة

53- ديون تابعة

54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة

55- علاوات مرتبطة براس المال والاحتياطات

56- راس المال

58- ترحيل من جديد

59- نتيجة الدورة

الصنف 6: حسابات الأعباء

60- أعباء الاستغلال البنكي

62- خدمات

63- أعباء المستخدمين

64- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

66- أعباء متنوعة

67- عناصر غير عادية-الاعباء

68- مخصصات الاهتلاكات ومؤونات القيمة

69- الضرائب عل النتائج والعناصر المماثلة

الصنف 7:حسابات النواتج

70- نواتج الاستغلال البنكي

76- نواتج متنوعة

77- عناصر غير عادية-نواتج

78- الاسترجاعات على خسائر القيمة او المؤونات

الصنف 9: حسابات خارج الميزانية
90- التزامات التمويل
91- التزامات الضمان
92- التزامات على السندات
93- عمليات عللى العملات الصعبة
94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية
95- التزامات أخرى
96- التزامات مشكوك فيها
المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-04 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009 العدد76، ص13-14

ملحق رقم 02: نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

الميزانية ب الاف د ج

	الاصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- الاصول			
8	الضرائب المؤجلة- الأصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، او الكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير العادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

الميزانية ب الاف د ج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	البنك المركزي			
2	ديون اتجاه الهيئات المالية			
3	ديون اتجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية- الخصوم			
6	الضرائب المؤجلة- الخصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء			
10	اعانات التجهيز- اعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوة مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	ترحيل من جديد(+/-)			
18	نتيجة السنة المالية (+/-)			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد76، ص18

ملحق رقم 03: نموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

خارج الميزانية بالاف دج

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات لضمان بأمر من الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18اكتوبر 2009، العدد 76، ص23.

ملحق رقم 04:

نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات النتائج بالاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة			
2	- فوائد واعباء مماثلة			
3	+ عمولات (نواتج)			
4	- عمولات (أعباء)			
5	+/- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض معاملة			
6	+/- أرباح او خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الاخرى			
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	الناتج البنكي الصافي			
10	- أعباء استغلال عامة			
11	- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	الناتج الإجمالي للاستغلال			
13	- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد			
14	+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	ناتج الاستغلال			
16	+/- أرباح او خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	النتيجة قبل الضريبة			
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها			
22	النتيجة المحاسبية الصافية			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18اكتوبر2009، العدد 76، ص24.

ملحق رقم 05: نموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (طريقة غير مباشرة)
جدول سيولة الخزينة بالاف دج

		ملاحظة	سنة ن	سنة ن1
1	نتيجة قبل الضريبة			
2	+/-مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	+/-مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الاخرى			
4	+/-مخصصات صافية للمؤونات والخسائر القيمة الأخرى			
5	+/-خسائر صافية/ ربح صافي من أنشطة استثمارية			
6	+/-نواتج/ أعباء من أنشطة التمويل			
7	+/-حركات أخرى			
8	=اجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (اجمالي العناصر 2الى 7)			
9	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية			
13	+/-الضرائب المدفوعة			
14	=انخفاض(ارتفاع)صافي الأصول والخضوع المتأتية من الأنشطة العملياتية			
15	اجمالي التدفقات الصافية للاموال الناجمة عن النشاط العملياتي			
16	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالاصول المالية بما فيها المساهمات			
17	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
18	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالاصول الثابتة المادية وغير المادية			
19	اجمالي التدفقات الصافية للأصول المرتبطة بأنشطة الاستثمار			
20	+/-التدفقات المالية المتأتية او الموجهة للمساهمين			
21	+/-التدفقات الصافية الأخرى للموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22	اجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل(اجمالي العنصرين			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر2009، العدد76، ص2

الملحق(06): استمارة الاستبيان

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير تخصص: محاسبة وجباية معمقة

استمارة الاستبيان

محاسبة البنوك بين النظام المحاسب المالي والمعايير المحاسبية الدولية

الاخ الكريم، الأخت الكريمة تحية طيبة وبعد

في إطار إعداد مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، بعنوان: محاسبة البنوك بين النظام المحاسب المالي والمعايير المحاسبية الدولية ودراسة حالة BNA، نضع بين أيديكم هذه الإستمارة التي نرجو أن تقوموا بتعبئتها بوضع علامة × في الخانة المناسبة،

و نعلمكم أن إجابتكم ستستخدم لأغراض علمية بحتة مع خالص إحتراماتنا لكم.

أولا: البيانات العامة:

1- الجنس: ذكر ( ) انثى ( )

2- الفئة العمرية: اقل من 30 ( ) ما بين 30 – 40 ( ) أكبر من 40 ( )

3- المستوى التعليمي: تقني سامي ( ) ليسانس ( ) ماستر ( )

4- سنوات العمل (الأقدمية): أقل من 05 سنوات ( ) من 05 إلى 10 سنوات ( )
أكثر من 10 سنوات ( )

محاور الدراسة
المحور الاول : محاسبة البنوك

الرقم	البنود	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يتميز النظام المحاسبي البنكي بالوضوح وسهولة التطبيق.					
2	محاسبة البنوك تلتزم معايير محاسبة دقيقة وصارمة.					
3	النظام المحاسبي البنكي يمكن أن يساعد في توفير المعلومات المالية اللازمة لإدارة البنك بفعالية.					
4	النظام المحاسبي البنكي يتوافق مع احتياجات البنوك .					
5	يتضمن النظام المحاسبي البنكي الشفافية في القوائم المالية.					
6	النظام المحاسبي البنكي يعتمد على مبادئ المحاسبة العامة					

المحور الثاني : النظام المحاسبي المالي

الرقم	البنود	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
7	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك					
8	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك					
9	المعلومات التي يطبقها النظام المحاسبي المالي أفضل من المعلومات المطبقة من النظام المحاسبي البنكي					
10	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق ويساعد على تحليل وفهم الأداء المالي للبنك					
11	محاسبة البنك تلتزم بالنظام المحاسبي المالي					
12	النظام المحاسبي المالي يساعد على تقليل الأخطاء المحاسبية للبنك					
13	القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك					

المحور الثالث : المعايير المحاسبية الدولية

الرقم	البنود	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
14	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الى تسهيل العمل المحاسبي البنكي					
15	الالتزام بالمعايير المحاسبية يساعد على تعزيز الثقة في النظام البنكي وتشجيع المستثمرين					
16	الالتزام بالمعايير يجعل المعلومات المالية المقدمة من البنك أكثر شفافية ودقة					
17	البنوك الجزائرية لم تستعد جيدا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية					
18	من إيجابيات الممارسة المحاسبية البنكية تطبيق المعايير المحاسبي الدولية					
19	البنوك ملزمة بتطبيق المعايير ومواكبة التعديلات					
20	يوجد لدى المحاسبيين القدرة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية					

الملحق رقم (07): الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات كرونباخ- الفا

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.853	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.767	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.560	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.498	7

الملحق رقم (08): صدق البناء الداخلي

Corrélations

		محور1	محور2	محور33
محور1	Corrélation de Pearson	1	.620**	.929**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000
	N	40	40	40
محور2	Corrélation de Pearson	.620**	1	.706**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000
	N	40	40	40
محور 33	Corrélation de Pearson	.929**	.706**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (09): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
محور1	.136	40	.062	.953	40	.094
محور33	.096	40	.200*	.976	40	.562
محور2	.132	40	.078	.971	40	.399

الملحق رقم (10): تحليل البيانات مجتمع العينة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	8	20.0	20.0	20.0
	انثى	32	80.0	80.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تقني سامي	9	22.5	22.5	22.5
	ليسانس	19	47.5	47.5	70.0
	ماستر	12	30.0	30.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30سنة	16	40.0	40.0	40.0
	من 30 إلى 40 سنة	6	15.0	15.0	55.0
	اكثر 40 سنة	18	45.0	45.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الأقدمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 05 سنوات	14	35.0	35.0	35.0
	من 05 الى 10 سنوات	9	22.5	22.5	57.5
	اكثر من 10 سنة	17	42.5	42.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الملحق رقم (11): تحليل محاور الدراسة

Statistiques

		آتمتع بالمعرفة الفنية اللازمة لتحقيق الفعالية في ادائي للعمل.	تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	3.7750	4.0250	3.8000	3.8000
	Ecart-type	1.14326	.89120	.91147	.91147

Statistiques

		تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك	تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	4.0250	3.8000	3.6500	3.8000
	Ecart-type	.89120	.91147	.89299	.91147

Statistiques

		تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك	تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.	النظام المحاسبي المالي يساعد على تقليل الأخطاء المحاسبية للبنك
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	4.0250	3.8000	3.6500	3.4750
	Ecart-type	.89120	.91147	.89299	.98677

Statistiques

		القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك	.أقوم بعملي وفق الإجراءات المحددة من قبل المؤسسة.	آتمتع بالمعرفة الفنية اللازمة لتحقيق الفعالية في ادائي للعمل.	تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	3.8750	3.7500	3.7750	4.0250
	Ecart-type	1.11373	.86972	1.14326	.89120

Statistiques

		يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك	تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الى تحسين الوضعية المحاسبية للبنك	تتوفر لدي القدرة والجهد اللازم للقيام بعملي.
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	3.8000	4.0250	3.8000	3.6500
	Ecart-type	.91147	.89120	.91147	.89299

الملحق رقم (12): نتائج تحليل التباين للانحدار للتاكد من صلاحية النموذج فرضية فرعية اولى

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	محور1[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : محور2
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.620[a]	.384	.368	.39419

a. Valeurs prédites : (constantes), محور1
b. Variable dépendante : محور2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	3.687	1	3.687	23.727	.000[b]
	Résidu	5.905	38	.155		
	Total	9.591	39			

a. Variable dépendante : محور2
b. Valeurs prédites : (constantes), محور1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.907	.384		4.962	.000
	محور1	.477	.098	.620	4.871	.000

a. Variable dépendante : محور2

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	3.0995	4.2923	3.7536	.30746	40
Résidu	-.78282-	1.02575	.00000	.38910	40
Erreur Prévision	-2.127-	1.752	.000	1.000	40
Erreur Résidu	-1.986-	2.602	.000	.987	40

a. Variable dépendante : محور2

الملحق رقم (13): نتائج تحليل التباين للانحدار للتاكد من صلاحية النموذج فرضية فرعية الثانية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	محور1[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : محور33
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.929[a]	.864	.860	.17439

a. Valeurs prédites : (constantes), محور1
b. Variable dépendante : محور33

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	7.330	1	7.330	241.014	.000[b]
	Résidu	1.156	38	.030		
	Total	8.485	39			

a. Variable dépendante : محور33
b. Valeurs prédites : (constantes), محور1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.228	.170		7.224	.000
	محور1	.673	.043	.929	15.525	.000

a. Variable dépendante : محور33

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	2.9099	4.5918	3.8321	.43352	40
Résidu	-.35840-	.38661	.00000	.17214	40
Erreur Prévision	-2.127-	1.752	.000	1.000	40
Erreur Résidu	-2.055-	2.217	.000	.987	40

a. Variable dépendante : محور33

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى مدى تأثر محاسبة البنوك عند تطبيق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية لذا يجب ان يكون النظام المحاسبي المعمول به على درجة عالية من الكفاءة، وذلك بالتحليل الصارم والدقيق للقوائم والمستندات والتقارير المحاسبية، وتختلف محاسبة البنوك في العديد من الجوانب بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بغرض استخدام النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في محاسبة البنوك وذلك بالتطرق الى كل من (الاهمية، الاهداف، الخصائص ودور كل واحد من النظامين في محاسبة البنوك).

بالإضافة الى ذلك استطعنا ان نعرف مدى تأثر محاسبة البنوك باستعمال البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن خلال دراستنا استنتجنا بأن البنوك لابد منها من تطوير نظامها المحاسبي وذلك بتطبيق كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة البنوك، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية.

STUDY SUMMARY

This study aims to assess the impact of bank accounting when applying the financial accounting system or International Financial Reporting Standards (IFRS). Therefore, the accounting system in place must be highly efficient, achieved through rigorous and accurate analysis of financial statements, documents, and accounting reports. Bank accounting differs in many aspects between the financial accounting system and IFRS.

Due to the nature of the subject, a descriptive-analytical method was used to explore the use of the financial accounting system and IFRS in bank accounting. This involved addressing the significance, objectives, characteristics, and roles of each system in bank accounting. Additionally, we were able to determine the extent to which bank accounting is influenced by the use of the statistical software for social sciences, SPSS. Through our study, we concluded that banks need to enhance their accounting systems by implementing both the financial accounting system and IFRS.

Keywords: Bank accounting, International Financial Reporting Standards (IFRS), financial accounting system, financial statements.